UNITED AGAINST TORTURE

مواجهة القمع

دليل للتصدي لسوء استخدام أسلحة الشرطة في الاحتجاجات

من نحن

ائتلاف متحدون ضد التعذيب

يجمع **ائتلاف متحدون ضد التعذيب** (UATC) كلاً من: **منظمة الوقاية من التعذيب** (APT)، **والاتحاد الدولي لمنظمات مناهضة التعذيب** (FIACAT)، **والمجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب** (IRCT)، **ومؤسسة أوميغا للأبحاث**، **ومنظمة REDRESS**، **والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب** (OMCT). ومن خلال توحيد الخبرات والقدرات وإمكانيات الوصول إلى شبكاتهم المختلفة، ينفّذ ائتلاف متحدون ضد التعذيب، عبر هذه المنظمات الست الرائدة في مجال مناهضة التعذيب، برنامج عمل مشترك منذ يونيو 2023 يهدف إلى تعزيز وتوسيع حركة مناهضة التعذيب.

تم تمويل هذا المنشور من قِبَل الاتحاد الأوروبي. وتقع مسؤولية محتواه بالكامل على عاتق ائتلاف متحدون ضد التعذيب، ولا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

Funded by the European Union

Copyright @UATC 2025. يمكن إعادة إنتاج هذا المنشور من دون إذن، شريطة أن يكون ذلك لأغراض تعليمية أو مناصِرة فقط. ويجب أن يتضمن أي اقتباس أو تكييف لمحتوى هذا المنشور إشارة مرجعية كاملة إلى المصدر. أما إعادة الإنتاج لأي أغراض أخرى، فتتطلب تقديم طلب خطي إلى info@omegaresearchfoundation.org.

جدول المحتويات

المقدمة 4

1. أسلحة ومعدات إنفاذ القانون شائعة الاستخدام في ضبط التجمعات العامة 5

2. جمع الأدلة: توثيق إساءة استخدام المعدات في الاحتجاجات 16

3. مواجهة إساءة الاستخدام: تحويل الأدلة إلى عمل 28

موارد مفيدة 43

الملحق 47

المقدمة

تُعدّ الاحتجاجات والتجمعات العامة جزءًا أساسيًّا من أي مجتمع حر وديمقراطي. غير أنّ السنوات الأخيرة شهدت، في أنحاء مختلفة من العالم، مواجهة هذه التجمعات في كثير من الأحيان باستخدام مفرط للقوة من قِبَل جهات إنفاذ القانون، التي أصبحت تميل بشكل متزايد إلى استخدام معدات متخصصة لقمع المعارضة. ويسهم الاستخدام المفرط للقوة من قِبَل الشرطة وغيرها من قوات الأمن خلال الاحتجاجات في تقييد حرية التعبير، ويَحُول دون تمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم الإنسانية، وقد يرقى إلى مستوى التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة.

وتؤدي منظمات المجتمع المدني (CSOs) المعنية بحقوق الإنسان ومنع التعذيب، والعاملون في المجال الصحي، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (NHRIs)، والآليات الوطنية الوقائية (NPMs)، والمراقبون الدوليون لحقوق الإنسان، دورًا محوريًّا في رصد الاحتجاجات، وتسجيل وتوثيق إساءة استخدام الشرطة للأسلحة والمعدات، والمطالبة بمساءلة المسؤولين وإنصاف الضحايا. وقد أُعِدّ هذا الدليل لتقديم إرشادات عملية لهؤلاء الفاعلين؛ لمساعدتهم على تحديد هذه الانتهاكات وتوثيقها والتصدي لها في سياق الاحتجاجات. كما يُكمّل عددًا من الموارد القائمة، من بينها ورقة السياسات الصادرة عن ائتلاف متحدون ضد التعذيب (UATC) بعنوان الاحتجاج دون خوف (2025)، ودليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) بشأن معدات إنفاذ القانون الأكثر استخدامًا في ضبط التجمعات (2021)، وتقرير القاتل المتخفي 2 (شبكة INCLO ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، 2023)، مع تركيز متخصص على المعدات المستخدمة في سياقات الاحتجاج.

1. أسلحة ومعدات إنفاذ القانون شائعة الاستخدام في ضبط التجمعات العامة

في مختلف أنحاء العالم، تستخدم أجهزة إنفاذ القانون طيفًا واسعًا من الأسلحة والمعدات أثناء المظاهرات. ومن المهم للمراقبين معرفة أكثر أنواع هذه المعدات شيوعًا، وكيفية التعرف عليها، وفهم الحالات التي قد يشكّل استخدامها فيها تعذيبًا أو غيره من ضروب سوء المعاملة، أو قد يؤدي في أسوأ الأحوال إلى عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء. كما تبرز أهمية التمييز بين المعدات التي لا غرض لها سوى التعذيب وسوء المعاملة، وتلك التي قد يكون لها دور مشروع في أعمال إنفاذ القانون، لكنها قابلة بسهولة لإساءة الاستخدام بما يؤدي إلى التعذيب أو سوء المعاملة.

تستعرض الأقسام التالية أكثر أنواع معدات إنفاذ القانون استخدامًا في سياق الاحتجاجات. ويعرض كل قسم الخصائص البصرية الأساسية للمعدات، وتأثيراتها الصحية المحتملة، وأنماط إساءة استخدامها. وعند الاقتضاء، تُبرز هذه الأقسام أيضًا أنواعًا محددة من المعدات التي لا يُعد استخدامها مناسبًا في ضبط التجمعات العامة.

ويمكن الاطلاع على معلومات أكثر تفصيلًا حول هذه الأنواع وغيرها من المعدات، وكذلك المخاطر المرتبطة باستخدامها، عبر الموقع الإلكتروني لمؤسسة أوميغا للأبحاث.

1.1 المواد الكيميائية المُهيِّجة

المواد الكيميائية المُهيِّجة هي مواد صُممت خصيصًا لتفريق الأفراد أو المجموعات من خلال التسبب في تهيّج حسي وألم في العينين والجهاز التنفسي العلوي والجلد، بما يدفع المستهدفين إلى الابتعاد عن مصدرها. وتشمل هذه الفئة غازات مسيلة للدموع (مثل CS، وCN، وCR)، ورذاذ الفلفل (OC أو PAVA)، إضافةً إلى المواد ذات الروائح الكريهة النفّاذة. يمكن إطلاق هذه المواد الكيميائية المُهيِّجة عبر بخاخات يدوية أو تُحمل على الكتف أو الظهر، أو من خلال قنابل تُرمى يدويًّا، أو مقذوفات تُطلق بواسطة أسلحة. وفي بعض الحالات، تُستخدم منصات جوية مثبتة على طائرات مُسيّرة لنشر هذه المواد الكيميائية المُهيِّجة، كما يمكن خلطها بالماء وبثّها باستخدام مدافع المياه.

قنابل تُرمى يدويًّا

مقذوفات تُطلق

بخاخات يدوية

الخصائص البصرية

وعادةً ما تظهر هذه المواد الكيميائية المُهيّجة عند استخدامها على شكل سحب مرئية من الدخان، أو البخار، أو رذاذ دقيق. وغالبًا ما ينبعث الغاز المسيل للدموع من القنابل أو العبوات على هيئة دخان أبيض أو ملوّن. أما الرذاذات المُهيِّجة، فتُطلَق عادةً على شكل ضباب أو تيار مرئي. وبعد الاستخدام، يمكن في كثير من الأحيان العثور في الموقع على بقايا عبوات أو قنابل الغاز المصنوعة من المعدن، أو المطاط، أو البلاستيك. وغالبًا ما تكون هذه البقايا أسطوانية أو كروية الشكل، وتحمل علامات يمكن الاستدلال منها على الجهة المصنعة، وبلد المنشأ، و/أو المواصفات التقنية مثل عيار المقذوف أو نوع المادة المُهيِّجة المستخدمة، وكذلك الوحدة الأمنية التي قامت باستخدامها.

الإصابات المحتملة[1]

- تهيّج شديد في العينين مع إفراز غزير للدموع
- صعوبات في التنفس، وسعال، واختناق، أو حتى اختناق تام
- قيء
- تهيّج جلدي، وحروق، وتكوّن بثور، وردود فعل تحسسية حادة
- إصابات ناتجة عن قوة الارتطام بالمقذوفات، تشمل كدمات، ونزيفًا داخليًا، وتلفًا في الأعضاء، وكسورًا في العظام، وارتجاجات دماغية، أو فقدانًا دائمًا للبصر، وقد تصل إلى الوفاة.

أبرز المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان

- استهداف أفراد مسالمين أو أشخاص مقيّدين أو خاضعين للسيطرة بالفعل
- استخدام هذه المواد بكميات كبيرة أو في أماكن مغلقة أو سيئة التهوية (مثل محطات المترو) يزيد من مخاطر الاختناق
- استخدامها ضد الفئات الأكثر هشاشةً، مثل الأطفال، والحوامل، وكبار السن، أو الأشخاص الذين يعانون من أمراض تنفسية مسبقة، قد يخلّف آثارًا جسدية أو نفسية أشد
- إطلاق المقذوفات مباشرةً نحو الأفراد أو الحشود قد يسبب إصابات خطيرة نتيجة الصدمات القوية أو يؤدي إلى الوفاة
- نشر المواد الكيميائية المُهيِّجة دون إنذار كافٍ أو دون منح الوقت الكافي لتفرّق الحشود قد يؤدي إلى حالة من الذعر والتدافع، وما ينجم عنها من إصابات ثانوية بسبب السقوط أو السحق

1 لمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى https://tidsskrift.dk/torture-journal/article/view/144275

1.2 الأسلحة الضاربة

تُصمَّم الأسلحة الضاربة للاستخدام في المسافات القريبة بهدف السيطرة على الأفراد أو إخضاعهم. وهي مُعدة لتوجيه ضربات مُحكَمة إلى مناطق غير حيوية من الجسم، مثل الأطراف، لإعاقة الأشخاص الذين يشكّلون تهديدًا مباشرًا بشكل مؤقت. كما يمكن استخدامها دفاعيًّا لصدّ الهجمات أو إبعادها.

وتُعدّ الهراوات أكثر أنواع الأسلحة الضاربة استخدامًا، إلا أنّه تم توثيق استخدام أنواع بطبيعتها مسيئة في بعض البلدان. وتشمل هذه: الهراوات المزودة بمسامير، والدروع وملابس الحماية التي تحتوي على نتوءات معدنية أو مسامير أو حواف مسننة قادرة على اختراق الجلد وإحداث جروح عميقة؛ والهراوات والقفازات المُثقّلة، التي تحتوي غالبًا على إدخالات معدنية تزيد بشكل كبير من قوة الضربة؛ وكذلك السياط وأدوات "السجامبوك" المصممة للجلد وتمزيق الجلد؛ إضافةً إلى العصي، وهي هراوات طويلة مصنوعة من الخيزران أو البولي كربونات، ويؤدي طولها إلى توليد قوة صدم مفرطة.

العصي

هراوات مزوّدة بنتوءات

هراوة

أدوات السجامبوك/سوط

درع مزوّد بنتوءات

الخصائص البصرية

يمكن تصنيع الأسلحة الضاربة من مجموعة متنوعة من المواد، بما في ذلك الخشب، أو البلاستيك، أو المطاط، أو المعدن. وغالبًا ما تكون باللون الأسود أو بألوان داكنة. وقد تكون الهراوات مستقيمة، أو مزودة بمقبض جانبي (على طراز التونفا)، أو قابلة للتمديد. ويتراوح طول الهراوات القياسية المستخدمة من قِبَل أجهزة إنفاذ القانون بين 20 سم و60 سم، بينما قد يصل طول بعض العصي إلى مترَين. ويمكن التعرف على الهراوات المزودة بمسامير، وكذلك الدروع وملابس الحماية، من خلال النتوءات أو المسامير المعدنية أو المطاطية المميزة. أما القفازات المُثقّلة فتُصنع من الجلد، مع تدعيم عند منطقة المفاصل أو إدخالات معدنية تغطي ظهر اليد. وتتميّز السياط وأدوات السجامبوك بكونها مرنة وطويلة. وعادةً ما تُصنع من الجلد المجدول أو المطاط، وقد تضيق تدريجيًّا باتجاه طرف الضرب.

الإصابات المحتملة

- كسور في العظام
- كدمات
- إصابات خطيرة في الرأس، بما في ذلك الارتجاج أو إصابات دماغية رضّية
- إصابات في الأعضاء الداخلية
- فرط تمدد المفاصل وتلفها عند استخدامها لِلَيّ الأطراف بغرض الإخضاع عبر الألم
- اختناق في حال استخدامها لتطبيق ضغط على العنق
- إصابات ثانوية ناتجة عن السحق أو السقوط أثناء حالات الذعر التي قد تسببها هجمات الهراوات

أبرز المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان

- استهداف المتظاهرين السلميين أو المارة، أو الأشخاص المقيّدين أو الخاضعين للسيطرة بالفعل
- توجيه الضربات إلى مناطق حساسة مثل الرأس أو الرقبة أو العمود الفقري؛ مما يزيد من خطر الإصابات الخطيرة
- استخدام الهراوة بطريقة الطعن المباشر من الطرف داخل الجسم؛ ما يزيد من خطر إصابة الأعضاء الداخلية
- تكرار الضرب أو الاعتداء بالضرب
- استخدام أسلحة ضاربة غير مصرح بها أو مرتجلة، مثل العصي أو القضبان المعدنية
- شنّ هجمات بالهراوات بهدف الترهيب أو إثارة الذعر في الحشود؛ مما يزيد من مخاطر السحق أو السقوط.
- استخدام الهراوات لِلَيّ الأطراف، أو سحق أجزاء من الجسم، أو تطبيق ضغط على الرقبة أو الخنق
- استخدام الهراوات أو غيرها من الأسلحة الضاربة لارتكاب الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي.

1.3 المقذوفات ذات التأثير الحركي

تُعَدّ المقذوفات ذات التأثير الحركي (KIPs) –التي يُشار إليها أحيانًا باسم "الرصاص المطاطي"– بديلًا أقل فتكًا من الذخيرة الحية. وقد صُممت لفرض الامتثال وإخضاع الأفراد من خلال إحداث صدمة قوية وألم، دون التسبب في إصابات نافذة أو مهدِّدة للحياة.

تأتي هذه المقذوفات بأعيرة وأحجام مختلفة، ويمكن تصنيعها من مواد متعددة مثل البلاستيك، والمطاط، والخشب، والرغوة. وقد تحتوي الذخيرة على مقذوف واحد أو عدة مقذوفات، ويمكن إطلاقها من مجموعة واسعة من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة النارية التقليدية مثل البنادق والمسدسات، إضافةً إلى قاذفات القنابل أحادية أو متعددة الفوهات، وأجهزة إطلاق متخصصة تعمل بالهواء المضغوط.

ويؤثر تصميم المقذوف وحجمه ومادته، وكذلك نوع المقذوف المستخدم، بشكل كبير في دقته وقوة تأثيره والمخاطر الناتجة عنه. وعلى الرغم من أنها غير مصممة لاختراق الجلد، فإن المقذوفات ذات التأثير الحركي قد تُحدث إصابات مدمّرة، بل وقد تؤدي إلى الوفاة، إذا أصابت الهدف بقوة مفرطة، خاصةً عند إطلاقها من مسافة قريبة أو نحو مناطق حساسة من الجسم. كما أن استخدام الذخيرة ذات التأثير الحركي التي تحتوي على عدة مقذوفات يزيد بشكل كبير من مخاطر الإصابات الخطيرة. إذ إن انتشار هذه المقذوفات عند إطلاقها يجعلها بطبيعتها غير دقيقة، ولا يمكن توجيهها بدقة نحو أفراد بعينهم، لا سيما في سياقات السيطرة على الحشود. ونظرًا إلى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الذخيرة متعددة المقذوفات، فإنه لا ينبغي استخدامها من قِبَل جهات إنفاذ القانون.

الخصائص البصرية

يمكن التعرّف على المقذوفات ذات التأثير الحركي هذه من خلال النظر إلى كل من الأسلحة التي تطلقها والذخائر نفسها. وتشمل أجهزة الإطلاق المحمولة باليد البنادق، وقاذفات القنابل –التي قد تكون أحيانًا مزودة بأسطوانات على نمط المسدسات الدوّارة– إضافةً إلى أجهزة إطلاق متخصصة تستخدم الهواء المضغوط. كما يمكن إطلاق هذه المقذوفات من منصات ثابتة أو مركّبة على مركبات، مزودة بعدة فوهات وقادرة على إطلاق عدد من المقذوفات في آنٍ واحد. وعلى الرغم من تنوع المواد المستخدمة في تصنيعها، فإن المقذوفات غالبًا ما تكون أسطوانية أو كروية الشكل، ومصنوعة من مطاط كثيف أو من معدن مغطى بالمطاط. أما ذخائر أكياس الحبوب (Bean bag)، فهي عبارة عن أكياس قماشية صغيرة مملوءة بحبيبات معدنية. في حين تكون مقذوفات الرغوة أو الإسفنج عادةً أكبر حجمًا، ذات رؤوس مستديرة أكثر ليونةً. وبعد الاستخدام، قد تشمل الأدلة على إطلاقها بقايا الخراطيش الفارغة أو المقذوفات المتروكة في الموقع.

الإصابات

- كدمات، وسحجات، وجروح قطعية
- كسور في العظام
- نزيف داخلي أو تلف في الأعضاء
- إصابات خطيرة في العين أو فقدان دائم للبصر
- ارتجاج أو إصابات خطيرة أخرى في الرأس

أبرز المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان

- استهداف المتظاهرين السلميين أو المارة، أو الأشخاص المقيّدين أو الخاضعين للسيطرة بالفعل
- توجيه الضربات إلى مناطق حساسة مثل الرأس أو الرقبة أو الصدر أو البطن؛ مما يزيد من خطر الإصابات الخطيرة
- إطلاق النار من مسافة قريبة؛ ما يزيد بشكل كبير من خطر الإصابة الخطيرة نتيجة زيادة قوة التأثير والطاقة الحركية للمقذوفات
- الإطلاق العشوائي نحو الحشود، أو استخدام ذخيرة متعددة المقذوفات، أو قاذفات متعددة الفوهات لإطلاق عدة طلقات في وقت واحد
- استخدام هذه المقذوفات ذات التأثير الحركي دون إنذار كافٍ أو دون إتاحة الفرصة للحشود للتفرّق

1.4 أسلحة الصعق الكهربائي

تُصدِر الصواعق الكهربائية شحنة كهربائية لتعطيل الأفراد أو إجبارهم على الامتثال من خلال الألم و/أو فقدان مؤقت للسيطرة العضلية. وفي سياق ضبط الاحتجاجات، يمكن تصنيف الصواعق الكهربائية عمومًا إلى فئتَين: صواعق كهربائية تُطلق مقذوفات، وأخرى تعمل بالتماس المباشر.

تُطلِق الصواعق الكهربائية التي تطلق مقذوفات –التي يُشار إليها غالبًا بالاسم التجاري "Taser"– سهامًا أو مجسّات متصلة بأسلاك تنقل صدمة كهربائية مُعطِّلة من مسافة عدة أمتار؛ مما يؤدي إلى تعطيل عصبي عضلي. وتقوم بعض الطرازات بتسجيل كل استخدام للجهاز رقميًّا؛ ما يتيح إنشاء سجل يمكن الرجوع إليه لاحقًا واستخدامه كدليل لدعم المساءلة.

أما الصواعق الكهربائية التي تعمل بالتماس المباشر، مثل أجهزة الصعق اليدوية، والهراوات الكهربائية، والدروع الكهربائية، فتنقل الصدمة عند ملامستها المباشرة لجسم الشخص. وتُسبب هذه الأجهزة ألمًا موضعيًّا شديدًا، لكنها لا تؤدي عادةً إلى تعطيل عصبي عضلي، ولا ينبغي استخدامها مطلقًا من قِبَل جهات إنفاذ القانون.

الهراوة الكهربائية

صاعق كهربائي يطلِق مقذوفات

الدروع الكهربائية

جهاز الصعق الكهربائي

الخصائص البصرية

غالبًا ما تشبه الصواعق الكهربائية التي تطلق مقذوفات المسدسات اليدوية، وتُحمل في حافظات على أحزمة عناصر الأمن. وغالبًا –إن لم يكن دائمًا– تكون ذات ألوان زاهية (مثل الأصفر أو البرتقالي) للمساعدة في تمييزها عن الأسلحة النارية. وعند إطلاقها، يُقذَف سهمان صغيران متصلان بأسلاك رفيعة نحو الهدف. أما أجهزة التماس المباشر فتشمل أجهزة صغيرة تشبه المسدسات أو المصابيح اليدوية، مزودة بأطراف معدنية مكشوفة، إضافةً إلى هراوات تحتوي على أقطاب كهربائية عند الطرف أو على طول جسمها. ويمكن التعرف على الدروع الكهربائية من خلال الشرائط المعدنية الموصلة على سطحها. وقد تشمل الأدلة على استخدامها سهامًا متروكة من الصواعق الكهربائية التي تطلق مقذوفات، أو آثار وخز أو حروق على الملابس أو الجلد.

الإصابات

- ألم شديد وتقلصات عضلية
- مضاعفات قلبية، بما في ذلك خطر توقف القلب، خاصةً لدى الفئات الأكثر هشاشةً
- إصابات ثانوية (مثل الارتجاجات أو الكسور) نتيجة السقوط غير المسيطر عليه
- حروق أو جروح وخزية صغيرة ناتجة عن السهام أو الأطراف المعدنية

أبرز المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان

- استهداف المتظاهرين السلميين أو المارة المقيّدين أو الخاضعين للسيطرة بالفعل
- تكرار الصدمات أو إطالتها كوسيلة للعقاب أو الترهيب
- استهداف مناطق حساسة أو ضعيفة من الجسم، مثل الرأس، أو الرقبة، أو الصدر، أو الأعضاء التناسلية
- استخدامها ضد الفئات الأكثر هشاشةً، مثل الأطفال، وكبار السن، والحوامل
- استخدام الصواعق الكهربائية التي تعمل بالتماس المباشر أو التي تطلِق مقذوفات في وضعية الصعق المباشر (Drive stun).

1.5 القنابل الصوتية

القنابل الصوتية –المعروفة أيضًا باسم قنابل الفلاش أو أجهزة الإرباك والتشويش– هي أسلحة تُحدِث وميضًا ضوئيًّا شديدًا وانفجارًا صوتيًّا قويًّا يسبب حالة من الارتباك (مثل فقدان مؤقت للبصر، وضعف السمع، واختلال التوازن). وتُطلق بعض أنواعها أيضًا مواد كيميائية مُهيِّجة، أو دخانًا خاملًا، أو مقذوفات مطاطية. ويمكن رميها يدويًّا أو إطلاقها بواسطة أسلحة.

وبحكم طبيعتها الانفجارية، فإن هذه القنابل الصوتية قد تتسبب في إصابات خطيرة أو مهددة للحياة نتيجة ضغط الانفجار أو الشظايا الناتجة عن تفتتها، وتزداد خطورة الإصابة كلما اقترب الشخص من موقع الانفجار. ونظرًا إلى طابعها العشوائي وقابليتها لإثارة الذعر، فإن استخدام القنابل الصوتية غير مناسب لتفريق التجمعات أو ضبطها.

القنابل الصوتية

الخصائص البصرية

تختلف القنابل الصوتية من حيث الحجم والشكل واللون، لكنها غالبًا ما تكون أسطوانية، بهيكل مصنوع من المعدن أو المطاط أو البلاستيك الصلب. وتحتوي العديد من الأنواع اليدوية على دبوس أمان وآلية صاعق ظاهرة. وقد تتضمن بعض القنابل ثقوبًا أو فتحات دائرية في هيكلها. وقد تحمل القنابل الصوتية المستخدمة التي يُعثر عليها في الموقع أحيانًا علامات واضحة تشير إلى الشركة المصنعة أو الطراز.

الإصابات

- فقدان السمع
- حروق
- جروح وقطوع، بما في ذلك إصابات خطيرة في العين أو فقدان دائم للبصر نتيجة المقذوفات المطاطية، أو الشظايا، أو بقايا الذخائر
- إصابات ناتجة عن ضغط الانفجار، بما في ذلك إصابات في الرئتين أو الأعضاء الداخلية
- بتر أو إصابات خطيرة في اليد أو الأطراف إذا انفجرت أثناء حملها
- إصابات ثانوية ناتجة عن السحق أو السقوط أثناء حالات الذعر التي يسببها الانفجار

أبرز المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان

- تُعد القنابل الصوتية غير مناسبة إطلاقًا لتفريق التجمعات العامة. ومع ذلك، ينبغي للمراقبين الانتباه إلى الممارسات التالية التي تزيد من المخاطر الجسيمة المرتبطة باستخدامها.
- إطلاق أو رمي القنابل مباشرةً داخل الحشود
- استخدامها في أماكن مغلقة، حيث تتفاقم آثار الانفجار والشظايا وخطر الحريق، ويزداد خطر الإصابات الخطيرة أو الوفاة نتيجة التدافع
- نشرها دون إنذارات مسبقة أو دون منح وقت كافٍ لتفرّق الحشود
- الاستمرار في استخدامها بعد بدء الحشود بالتفرق؛ مما يزيد من خطر التدافع والسحق.

1.6 مدافع المياه

مدافع المياه هي أنظمة لإطلاق المياه بضغط عالٍ، تُركَّب عادةً على مركبات متخصصة. وقد صُممت لتفريق الحشود من خلال إطلاق تيارات مائية قوية لمسافات بعيدة. كما يمكن استخدامها بضغط أقل لردع الأفراد أو التأثير فيهم نفسيًّا. وتتيح معظم هذه الأنظمة توجيه المياه عبر فوهات يتم التحكم فيها يدويًّا أو عن بُعد، وغالبًا ما تكون مثبتة في موضع مرتفع على المركبة؛ مما يسمح باستهداف الأفراد أو المجموعات من مسافات تصل إلى عشرات الأمتار.

وبينما تُستخدم بعض النماذج لإطلاق المياه فقط، تتيح نماذج أخرى إضافة مواد مثل المهيِّجات الكيميائية، أو الأصباغ، أو المواد ذات الروائح الكريهة إلى تيار الماء. ويؤدي استخدام المهيِّجات الكيميائية ضمن مدافع المياه إلى زيادة احتمالات الضرر، وقد يتسبب في انتشار هذه المواد إلى ما يتجاوز نطاق الهدف المقصود.

مدافع المياه

الخصائص البصرية

عادةً ما تكون مركبات مدافع المياه كبيرة بحجم الشاحنات، وقد تكون مدرّعة. وهي مزودة بخزان مياه وفوهة واحدة أو أكثر أو أبراج رش. وغالبًا ما تُثبَّت الفوهات على سطح المركبة. وقد تحتوي المركبات على شبكات حماية، ونوافذ معززة، وأحيانًا تجهيزات إضافية مثل مكبرات الصوت أو الكاميرات. ويكون تيار الماء مرئيًّا عند الاستخدام، وغالبًا ما يصاحبه رذاذ أو ضباب حول التيار الرئيسي. وقد تحمل المركبات علامات أو شعارات تشير إلى الشركة المصنعة أو الطراز أو الجهة المستخدمة لها.

الإصابات

- كدمات وسحجات نتيجة قوة اندفاع المياه
- كسور في العظام أو إصابات داخلية نتيجة التأثير القوي، خاصةً من مسافات قريبة أو بضغط مرتفع
- إصابات في العين، بما في ذلك خطر فقدان البصر
- انخفاض حرارة الجسم نتيجة التعرض المطوّل في الطقس البارد
- ضيق تنفسي أو حروق كيميائية عند خلط المهيِّجات بالماء
- إصابات ثانوية نتيجة السقوط أو الارتطام بالأرض بسبب قوة تيار الماء

أبرز المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان

- استخدامها ضد متظاهرين سلميين أو مارّة
- استخدامها من مسافات قريبة؛ مما يزيد بشكل كبير من خطر الإصابات الخطيرة بسبب الضغط العالي وقوة التأثير
- استخدامها كوسيلة لنشر المواد الكيميائية المُهيِّجة
- استهداف مناطق حساسة مثل الرأس، أو الرقبة، أو الجزء العلوي من الجسم
- استخدامها في ظروف شديدة البرودة؛ مما يعرّض الأفراد لخطر انخفاض حرارة الجسم
- عدم توجيه تحذيرات واضحة أو إتاحة فرصة كافية لتفرّق الحشود قبل الاستخدام

1.7 الذخيرة الحية

تشير الذخيرة الحية إلى مقذوفات معدنية قاتلة تُطلَق من أسلحة نارية مثل المسدسات، والبنادق، وبنادق الصيد. وقد صُممت هذه الذخائر للقتل. ووفقًا *للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من قِبَل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون*، لا ينبغي استخدام الأسلحة النارية القاتلة في ضبط الاحتجاجات إلا عندما يكون ذلك "لا مفر منه تمامًا لحماية الحياة".

ورغم هذه المعايير، لا تزال تُوثَّق في أنحاء العالم حوادث استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين. ومن بين الأنواع الشائعة في سياقات السيطرة على الحشود بنادق الصيد المحمّلة بذخيرة قاتلة مثل الخرطوش أو البِرد، وهي كرات أو شظايا معدنية متعددة الأحجام تنتشر على نطاق واسع عند إطلاقها. وإلى جانب كونها قاتلة للأهداف المقصودة، فإن هذا النوع من الذخيرة يتسم بطبيعته بعدم الدقة، ويشكّل خطرًا كبيرًا بالإصابة أو الوفاة على المارة.

رصاصة عيار 9 مم

خرطوشة عيار 12

الخصائص البصرية

تُحمل الأسلحة الصغيرة مثل المسدسات عادةً في حافظات على أحزمة عناصر الأمن. أما الأسلحة الأكبر مثل البنادق أو بنادق الصيد فقد تُحمل باليد أو تُعلّق على الكتف باستخدام حزام. وقد تشمل الأدلة على استخدام الذخيرة الحية وجود فوارغ طلقات أو شظايا رصاص في موقع الحدث. وتكون فوارغ طلقات المسدسات أو البنادق عادةً مصنوعة من النحاس أو الفولاذ، وقد تحمل علامات تشير إلى الشركة المصنعة أو العيار. أما خراطيش بنادق الصيد فتكون أسطوانية الشكل، وغالبًا ما تُصنع من البلاستيك أو الورق المقوّى، وقد تحمل بدورها علامات تدل على مصدرها وما إذا كانت تحتوي على مقذوفات أقل فتكًا (انظر القسم 2.3 حول المقذوفات ذات التأثير الحركي) أو على شظايا معدنية قاتلة. كما قد تشكّل ثقوب الرصاص في الهياكل المحيطة دليلًا على استخدام الذخيرة الحية. وتُنتِج ذخيرة بنادق الصيد أنماط انتشار مميزة عند الاصطدام. وفي بعض الحالات، يكون الدليل الأوضح على استخدام الذخيرة الحية هو طبيعة الإصابات، مثل الجروح النافذة الشديدة.

ملاحظة: *ينبغي للمراقبين الانتباه إلى أنه في عدد من الأنظمة القانونية، تُستخدم بعض الأسلحة النارية المصممة أساسًا لإطلاق ذخيرة معدنية تقليدية أيضًا لإطلاق ذخائر أقل فتكًا، بما في ذلك في سياق التجمعات العامة. ولمزيد من المعلومات، بما في ذلك صور لبعض أنواع أجهزة الإطلاق الأقل فتكًا الشائعة، يُرجى الرجوع إلى موقع مؤسسة أوميغا للأبحاث.*

الإصابات

- وفيات ناتجة عن إصابات مباشرة بالرصاص
- إعاقات دائمة نتيجة إصابات باليستية شديدة
- فقدان البصر أو تشوّه في الوجه بسبب شظايا بنادق الصيد
- إصابات ثانوية، مثل السحق أو السقوط، نتيجة الذعر الناجم عن إطلاق النار

أبرز المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان

- استخدام الأسلحة النارية في ضبط الاحتجاجات في غياب تهديد وشيك للحياة، ودون استنفاد الوسائل الأقل ضررًا

2. جمع الأدلة: توثيق إساءة استخدام المعدات في الاحتجاجات

يتطلب التصدي الفعّال لإساءة استخدام أسلحة ومعدات الشرطة أثناء الاحتجاجات، والحدّ منها، عملاً منسقًا قائمًا على الأدلة من قِبَل المراقبين. فمن خلال توثيق أنواع المعدات المستخدمة بشكل منهجي، وفهم الأطر التنظيمية المعمول بها، ورصد أنماط الانتهاكات، يمكن للمراقبين التأثير في السياسات، والمطالبة بالمساءلة، وحماية حقوق الإنسان.

يقدّم هذا القسم إرشادات عملية وخطوات قابلة للتنفيذ للمراقبين الساعين إلى كشف إساءة استخدام أسلحة ومعدات الشرطة في سياق التجمعات. واستنادًا إلى أفضل الممارسات ونماذج ناجحة من مختلف أنحاء العالم، يوضّح كل قسم فرعي أساليب جمع الأدلة وتوثيق الانتهاكات المرتبطة باستخدام هذه الأسلحة والمعدات أثناء الاحتجاجات.

2.1 اعرف القانون

يُعد فهم الإطار القانوني الذي ينظّم استخدام الشرطة للقوة والمعدات في بلدك خطوة أساسية أولى للتصدي لإساءة استخدام أسلحة إنفاذ القانون خلال الاحتجاجات. ومن المهم أن يطّلع المراقبون على المعايير الدولية والإقليمية، إلى جانب القوانين الوطنية التي تنظّم عمل الشرطة في التعامل مع التجمعات. ومن خلال تحليل هذه الأطر القانونية، يمكن للمراقبين تقييم مدى مشروعية استخدام القوة من قِبَل الشرطة، وتحديد الفجوات بين التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية.

يُعد موقع PolicingLaw.info قاعدة بيانات إلكترونية تديرها كلية الحقوق في جامعة جوهانسبرغ، ويستعرض القوانين الوطنية المتعلقة باستخدام الشرطة للقوة والأسلحة النارية. ويوفّر هذا المورد مرجعًا مهمًّا للمراقبين الراغبين في فهم الإطار القانوني في بلدانهم ومقارنته بالمعايير الدولية.

a) المعايير الدولية والإقليمية

على الصعيد العالمي، توجد قواعد ومعايير راسخة تنظّم استخدام أجهزة إنفاذ القانون للقوة في سياق الاحتجاجات (انظر الملحق 1). وتستند هذه المعايير إلى ستة مبادئ مترابطة هي: الشرعية، والضرورة، والتناسب، والاحتياط، وعدم التمييز، والمساءلة:

الشرعية: يجب أن يكون استخدام القوة منظّمًا بوضوح في القوانين الوطنية، ومتوافقًا مع المعايير الدولية، وأن تكون هذه القوانين والقواعد واضحة ومتاحة لعامة الناس

اسأل: *هل تم تفويض استخدام القوة واستُخدمت على أساس قانوني واضح؟ هل القوانين ذات الصلة متاحة للجمهور؟*

الاحتياط: يجب تخطيط عمليات إنفاذ القانون وتنفيذها بطريقة تتجنب استخدام القوة أو تقلّله إلى الحد الأدنى، مع التركيز على خفض التصعيد وتوجيه تحذيرات مسبقة. كما ينبغي أن يكون لدى العناصر تدريب كافٍ ومعدات مناسبة لإدارة التجمعات بشكل آمن.

اسأل: *هل تم اتخاذ خطوات لخفض التصعيد قبل استخدام القوة؟ هل وُجّهت تحذيرات مسبقة؟ هل كانت العناصر مدرّبة ومجهزة بشكل مناسب؟*

الضرورة: لا يجوز استخدام القوة إلا عندما يكون ذلك ضروريًّا بشكل صارم لتحقيق هدف مشروع وقانوني، ولا يتوفر بديل معقول. وعند استخدامها، يجب أن تكون في الحد الأدنى اللازم، وأن تتوقف فور زوال الحاجة إليها.

اسأل: *هل كان بالإمكان التعامل مع التهديد عبر التواصل أو التفاوض أو وسائل أقل ضررًا؟ هل توقّف استخدام القوة بمجرد انتفاء الحاجة؟*

التناسب: يجب أن يتناسب مستوى ونوع القوة المستخدمة مع طبيعة التهديد والهدف المشروع، مع موازنة الضرر المتوقع مقابل الفائدة المرجوة.

اسأل: *هل كان التهديد يبرر مستوى القوة المستخدمة؟*

عدم التمييز: يجب عدم استهداف الأفراد على أساس تمييزي مثل العِرق، أو الأصل، أو الدين، أو الهوية الجندرية، أو الانتماء السياسي. كما ينبغي للسلطات إدراك أن تأثير القوة يختلف بين الأشخاص، واتخاذ عناية خاصة لحماية الفئات الأكثر عرضةً للخطر.

اسأل: *هل تم استهداف مجموعات أو أفراد بعينهم، أو تأثروا بشكل غير متناسب؟ هل عدّلت الشرطة أساليبها لحماية الأشخاص الأكثر عرضةً للأذى؟*

المساءلة: يجب على الدول التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وضمان محاسبة المسؤولين –بمن فيهم القادة– بشكل فردي عن الاستخدام غير القانوني أو المفرط للقوة.

اسأل: *هل تم تحديد المسؤولين عن إصدار أو تنفيذ أوامر استخدام القوة والتحقيق معهم؟ هل توجد آليات قائمة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة؟*

b) القوانين الوطنية

تتشكّل ممارسة الشرطة اليومية في المقام الأول من خلال القوانين الوطنية واللوائح الداخلية للشرطة. وتشمل التدابير ذات الصلة الأحكام الدستورية التي تحمي حرية التجمع، وتشريعات النظام العامّ أو قوانين الشرطة التي تحدد متى يمكن تفريق التجمعات وأي الأسلحة المصرح بها، و إجراءات التشغيل القياسية (SOPs) وكتيبات الشرطة، والسوابق القضائية التي تفسّر الأحكام الدستورية والتشريعية، وعمل هيئات الرقابة المكلَّفة بالتحقيق في حوادث سوء سلوك الشرطة.

بالنسبة إلى المراقبين، تُعدّ خطوة أساسية تحديد وجمع جميع القوانين واللوائح والبروتوكولات الوطنية ذات الصلة بضبط التجمعات، ومقارنتها بالمعايير الدولية والإقليمية. ويشكّل هذا التحليل قاعدة للعمل المناصر، بما في ذلك المطالبة بزيادة الشفافية (مثل نشر بروتوكولات استخدام القوة) أو حظر المعدات التي تحمل في طبيعتها إمكانات إساءة الاستخدام. وينبغي أيضًا أن يتعرف المراقبون على الإجراءات المتاحة في بلدهم لطلب العدالة والتعويض في حالات إساءة استخدام القوة.

في البداية، يجب على المراقبين النظر إلى المعلومات المتاحة بالفعل للعامة فالكثير من الدول تنشر قوانينها ولوائحها على الإنترنت وعندما لا تكون هذه المعلومات متاحة بسهولة، توفر موارد مثل مشروع Constitute Project الوصول إلى الأحكام الدستورية لعشرات الدول، بينما يحتوي موقع policinglaw.info على معلومات حول الأنظمة القانونية الوطنية التي تنظّم استخدام القوة من قِبَل موظفي إنفاذ القانون حول العالم.

وعندما توجد نظم حرية المعلومات (FOI)، يمكن أن تشكّل أداة قوية للحصول على معلومات حول عمليات الشرطة كانت صعبة الوصول إليها، مثل إجراءات التشغيل القياسية (SOPs)، ومواد التدريب، أو إجراءات الشكاوى الداخلية. ويُعد موقع FreedomInfo.org مصدرًا مفيدًا لقوانين حرية المعلومات؛ إذ يقدم ملفات تعريفية للدول، وتحديثات قانونية، وأدوات عملية للراغبين في تقديم طلبات حرية المعلومات (FOI). وفي حال عدم وجود قانون حرية معلومات (FOI)، فإن توثيق عدم الوصول ذاته يمكن أن يدعم الدعوات للإصلاح القانوني.

ومن خلال مقارنة الأطر القانونية الوطنية بالمعايير الدولية والإقليمية، يمكن للمنظمات كشف نقاط الضعف في القوانين المحلية. وفي الوقت نفسه، من المهم إدراك أن القواعد الوطنية قد تبدو كافية على الورق، لكنها قد تفشل في الوفاء بالالتزامات الدولية على أرض الواقع. ومن ثَمَّ، فإن مراقبة كيفية تنفيذ القوانين فعليًّا لا تقل أهميةً عن تحليل محتواها.

2.2 تحديد المعدات المستخدمة

تختلف الأسلحة والمعدات التي تستخدمها الشرطة وغيرها من قوات الأمن أثناء الاحتجاجات بشكل كبير، حسب الأسلحة المتاحة لدى أجهزة إنفاذ القانون المحلية وما يُصرَّح باستخدامه تحديدًا في التجمعات العامة.

وبالنسبة إلى المراقبين، من الضروري معرفة الأسلحة والمعدات المتوفرة لدى الشرطة في الدول التي يعملون فيها. فهذه المعرفة تساعد المراقبين على توقع ما قد يُستخدم أثناء الاحتجاجات، وما نوع إساءة الاستخدام الواجب مراقبتها وتوثيقها.

© Studio Incendo. أطلقت شرطة هونغ كونغ الغاز المسيل للدموع لتفريق الحشود خلال احتجاج مؤيد للديمقراطية عام 2019.

a) المستندات الرسمية (القوانين، والكتيبات، والبروتوكولات)

قد توفر المستندات الرسمية الصادرة عن الحكومات أو أجهزة إنفاذ القانون تفاصيل حول أنواع المعدات المصرح باستخدامها.

تملك معظم الدول قوانين أو لوائح تنظم استخدام الشرطة للقوة، وغالبًا ما تتضمن قوائم بالأسلحة المصرح بها. وتُعَدّ كتيبات تدريب الشرطة المتاحة للعامة أو التي يمكن الحصول عليها من خلال طلبات حرية المعلومات (FOI) موردًا مفيدًا آخر. غالبًا ما تصف كتيبات التدريب أو أدلة العمليات المعدات القياسية وشروط استخدامها. كما يمكن لتقارير البرلمان أو التحقيقات الرسمية في أعمال الشرطة أن توفر رؤى حول أنواع المعدات المستخدمة؛ فمثلًا، قد تذكر نتائج تحقيق في استجابة الشرطة للاحتجاجات الأسلحة التي تم نشرها.

يسمح جمع هذه الوثائق للمراقبين بالبدء في إعداد قائمة بالمعدات التي يُسمح للشرطة باستخدامها. وبناءً على هذه المعرفة، يمكن للمراقبين ملاحظة أي اختلافات؛ على سبيل المثال، إذا ظهرت أسلحة معينة في الشوارع لكنها غير مذكورة في القوانين، فقد يشير ذلك إلى استخدامها دون إذن. وإذا كانت هناك مستندات رسمية ذات صلة لكنها غير متاحة للعامة، يجب على المراقبين المطالبة بنشرها.

b) المشتريات العامة والبيانات الصحفية

قد تعرض بوابات المشتريات الحكومية الرسمية المناقصات والعقود الخاصة بمعدات أجهزة إنفاذ القانون. وتكشف هذه السجلات ليس فقط عن نوع المعدات التي يتم شراؤها، بل عن الطراز أو المورد أيضًا؛ ما يتيح إمكانية البحث لاحقًا للحصول على المواصفات التفصيلية.

كما قد تعلن البيانات الصحفية أو المقالات الإخبارية الصادرة عن الحكومة أو أجهزة الشرطة، أو أحيانًا عن الشركات المصنعة أو المورّدين، عن حصول الشرطة على معدات جديدة (مثل: "وزارة الداخلية تعلن عن شراء 500 قاذف للغاز المسيل للدموع من شركة X" أو "الحكومة تكشف عن مدافع مياه جديدة للسيطرة على الحشود").

يمكن أن ينبه الاطلاع المنتظم على هذه المصادر المراقبين إلى أسلحة جديدة قبل استخدامها في الشوارع. كما أن معلومات المشتريات تُعدّ مفيدة لأغراض المناصرة: فإذا علمت أن حكومتك تفكر في إدخال نوع جديد من الأسلحة، يمكنك التحرك للتشكيك فيه أو معارضته.

c) البحث على الإنترنت والمصادر المفتوحة

يمكن أن يُكمل البحث عبر المصادر المفتوحة على الإنترنت المعلومات الرسمية. ويشمل ذلك البحث المنهجي في المقالات الإخبارية، والدراسات الأكاديمية، وتقارير حقوق الإنسان، ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي عن أسلحة ومعدات الشرطة المستخدمة في بلدك.

عند استخدام القوة في الاحتجاجات أو التجمعات العامة، قد تقوم وسائل الإعلام المحلية –وأحيانًا الدولية– بتغطية الأحداث. ويمكن أن تتضمن هذه التغطية وصفًا للأسلحة المستخدمة، أو حتى صورًا تُظهِر المعدات أثناء حملها أو استخدامها من قِبَل الشرطة.

تنشر المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية (NGOs) المتخصصة، مثل مؤسسة أوميغا للأبحاث، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، تقارير وبيانات مفصلة حول تجارة واستخدام معدات إنفاذ القانون. والحفاظ على الاتصال بهذه المؤسسات مفيد؛ إذ إن كثيرًا منها مستعد للإجابة عن الأسئلة أو مساعدة المراقبين الآخرين في التعرف على أسلحة غير مألوفة أو معرفة الشركات التي زودت بلدًا معينًا في الماضي.[2] ويتيح البناء على هذه الأبحاث القائمة توفير الوقت. كما يمكن للمراقبين المساهمة بمشاركة أي نتائج جديدة مع هذه المؤسسات.

تُعد تقارير الآليات الوطنية للوقاية (NPM) مصدرًا قيمًا آخر للمعلومات. تقدِّم هذه التقارير نتائج وتحليلات المراقبات التي تقوم بها الآليات الوطنية للوقاية (NPMs) لزيارات أماكن الاحتجاز أو لمراقبة أحداث مثل التجمعات العامة. وعلى الرغم من أن ليس كل التقارير تُنشر، فإن تلك المنشورة –خصوصًا المتعلقة بالشرطة، أو الاحتجاز، أو الاحتجاجات– توفر رؤى مهمة حول إساءة استخدام معدات الشرطة وانتهاكات مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب في استخدام القوة. كما توفر معلومات تفصيلية حول أنواع المعدات والأدوات المستخدمة من قِبَل عناصر إنفاذ القانون.

تشكل منصات التواصل الاجتماعي مصدرًا مهمًّا آخر للمعلومات. إذ غالبًا ما ينشر الناشطون والصحفيون المشاركون في الاحتجاجات صورًا ومقاطع فيديو لعمليات الشرطة يمكن تحليلها للتعرف على الأسلحة. كما تنشر بعض أجهزة إنفاذ القانون نفسها مواد، بما في ذلك صور أو فيديوهات لتدريبات أو تقديم معدات جديدة.

2 يمكن تقديم طلبات المعلومات أو طلب المساعدة في التعرف على الأسلحة إلى مؤسسة أوميغا للأبحاث عبر البريد الإلكتروني info@omegaresearchfoundation.org

© Akemi Homura CC 4.0. قذيفة غاز مسيل للدموع من طراز N225 تُظهر علامات تعريفية يمكن أن تساعد في تحديد نوع الجهاز، وخصائصه، ومصدره.

d) التوثيق أثناء التجمعات

تُعَدّ المراقبة الميدانية أثناء الاحتجاجات إحدى أكثر الطرق المباشرة لتحديد المعدات. عندما يكون الوضع آمنًا، يمكن للمراقبين المدربين أو المتظاهرين التقاط صور أو فيديوهات لمعدات الشرطة، مع تسجيل العلامات، والألوان، والسمات المميزة الأخرى. وينبغي، إن أمكن، التقاط الصور قبل بدء التجمع إذا كان مخططًا له، أو في لحظات انخفاض التوتر لتقليل المخاطر. حاول الحصول على صور واضحة وعالية الجودة؛ وغالبًا ما يكون الفيديو مفضلًا لأنه يوفر سياقًا وزوايا متعددة.

كما يمكن أن توفر الذخائر المستخدمة –مثل خراطيش الغاز المسيل للدموع، وفوارغ الطلقات، وشظايا القنابل– أدلة حاسمة؛ إذ غالبًا ما تحمل معلومات حول المواصفات التقنية للمعدات المستخدمة (مثل نوع المادة الكيميائية المهيجة أو عيار المقذوف)، أو الشركة المصنعة، أو بلد المنشأ. إذا كان آمنًا، ينبغي تصوير هذه العناصر لتحليلها لاحقًا. ويُعَدّ جمع الذخائر والشظايا أمرًا خطيرًا للغاية وقد يؤدي إلى اتهام المراقبين بحيازة مواد محظورة. لذلك يُوصى بعدم جمعها. وإذا قررتَ القيام بذلك، يجب أن يكون بحذر شديد (انظر ملاحظة السلامة أدناه). تسجيل الوقت والمكان وسياق الاستخدام مهم؛ إذ يساعد لاحقًا المحققين على الربط بين الأدلة وتحديد ما إذا كانت المعدات قد أُسيء استخدامها؛ مثل إطلاق الغاز المسيل للدموع في أماكن مغلقة أو إطلاق المقذوفات ذات التأثير الحركي عن قرب. عند التقاط الصور، احرص على تصوير المعدات من عدة زوايا، والتأكد من وضوح جميع العلامات، وإذا أمكن، تضمين مقياس مرجعي أو تسجيل الأبعاد في ملاحظاتك.

توفر منظمة eyeWitness to Atrocities، وهي منظمة غير حكومية (NGO) مقرها المملكة المتحدة، تطبيقًا للهواتف ونظام إدارة أدلة آمن لالتقاط الصور والفيديو والصوت مع بيانات وصفية مضمنة، لإنشاء سلسلة إثبات يمكن التحقق منها بحيث يمكن استخدام المواد المصورة في التحقيقات أو المحاكم.

إذا لم يتمكن المراقبون من تحديد المعدات التي جُمعت أو صُوّرت، يمكن مشاركة الصور والفيديوهات مع شبكات خبراء قد تساعد في التعرف عليها. تمتلك منظمات مثل مؤسسة أوميغا للأبحاث قواعد بيانات للصور يمكن استخدامها لمطابقة المعدات المسجلة في الاحتجاج مع الأسلحة المعروفة[3].

إذا تعذر حضور الاحتجاجات شخصيًّا، ففكِّر في التعاون مع صحفيين محليين أو محققين متطوعين سيحضرون التجمعات.

أثناء مراقبة التجمعات، من المهم الانتباه بشكل خاص إلى الأسلحة والمعدات المصنفة على أنها مسيئة بطبيعتها في القسم 1. بخلاف أنواع أخرى من معدات الشرطة التي قد تكون لها وظيفة مشروعة ومتوافقة مع الحقوق لكنها كثيرًا ما تُساء استخدامها، فإن الأسلحة المسيئة بطبيعتها غير مناسبة للاستخدام من قِبَل أجهزة إنفاذ القانون في أي ظرف. كما أن وجودها واستخدامها في التجمع قد يشكّل انتهاكًا للمعايير الدولية، بغض النظر عن كيفية أو توقيت استخدامها. لذلك، يجب إعطاء الأولوية لتوثيق مشاهدتها من خلال الصور، أو الفيديو، أو الملاحظات المكتوبة.

قوائم المعدات المحظورة والمراقبة لدى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب (SRT)

في عام 2023، نشر المقرر الخاص المعني بالتعذيب (SRT) دراسة موضوعية حول تجارة أدوات التعذيب، تضمنت ملحقَين تفصيليَّين. يسرد أحد الملحقَين أسلحة ومعدات أجهزة إنفاذ القانون التي تُعتبر مسيئة بطبيعتها، وبالتالي يُوصى بحظرها. بينما يسرد الملحق الآخر المعدات التي لها غرض شرعي في تطبيق القانون، لكنها قد يُساء استخدامها للتعذيب أو سوء المعاملة، وبالتالي يجب أن تخضع لرقابة صارمة. وتقدِّم هذه الملحقات أوصافًا واضحة للعناصر والمخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان المرتبطة بكل منها. وعندما لا تخضع تجارة أو استخدام أسلحة معينة بعدُ لتنظيم وطني، يمكن أن تُستخدم هذه القوائم كنقطة مرجعية مفيدة لأغراض المناصرة.

تُعَدّ جميع الأدلة التي تُجمع أثناء الاحتجاجات مفيدة في هدفَين: المساعدة على التعرف على المعدات المستخدمة، وتوفير دليل موثوق يمكن استخدامه في المناصرة أو الإجراءات القانونية حال وقوع أي إساءة. لذلك، من المهم اتخاذ خطوات للحفاظ على سلسلة حفظ الأدلة – تسجيل مَن جمع كل عنصر، ومكان وزمان العثور عليه، وكيفية تخزينه. ويمكن العثور على إرشادات مفصلة إضافية حول الحفاظ على سلسلة حفظ الأدلة وتنظيمها وتخزينها من التحقيقات في بروتوكول بيركلي.

وللحصول على إرشادات أكثر تفصيلًا حول مراقبة التجمعات، يُرجى الرجوع إلى دليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) لمراقبة حرية التجمع السلمي.

3 يمكن تقديم طلبات المساعدة في التعرف على الأسلحة أو المعدات إلى مؤسسة أوميغا للأبحاث عبر البريد الإلكتروني info@omegaresearchfoundation.org

ملاحظة السلامة للمراقبين

لا تعرِّض نفسك أو الآخرين للخطر للحصول على الأدلة.

التعامل مع الذخائر: قد تكون بعض العناصر لا تزال ساخنة، أو تحتوي على بقايا ضارة، أو حتى غير منفجرة. لا تلتقط الأجهزة المشبوهة أو السليمة. إذا كنتَ تجمع شظايا، فاستخدم القفازات، وتجنب استنشاق الأبخرة، وضَعْها بأمان في أكياس محكمة الإغلاق.

تسجيل المقاطع: يجب على المراقبين تجنّب التواجد بين خطوط الشرطة والمتظاهرين عندما تكون التوترات مرتفعة. وعند الضرورة، كن متحفظًا أثناء التصوير لتقليل خطر الاستهداف أو المصادرة. كن دائمًا على دراية بالقوانين المحلية المتعلقة بتصوير أو تسجيل عناصر الشرطة.

مشاركة الصور أو الفيديو: احرص على طمس وجوه المتظاهرين أو المارة قبل مشاركة الصور أو الفيديوهات علنًا.

إبلاغ السلطات: أبلِغ السلطات المختصة أو ضباط الاتصال بالشرطة قبل الاحتجاجات بأن مراقبي حقوق الإنسان سيكونون حاضرين.

2.3 تحديد المسؤولين عن إساءة استخدام المعدات

يُعَدّ تحديد المسؤولين عن إساءة استخدام القوة أو المعدات أثناء الاحتجاجات أمرًا حاسمًا لضمان المساءلة. ولا ينبغي أن يقتصر تحليل الأدلة على الأسلحة والمعدات المستخدمة فحسب، بل يجب أن يشمل أيضًا تحديد أجهزة إنفاذ القانون والضباط الأفراد المتورطين.

وفي بعض السياقات، قد تلعب جهات من غير الدولة، مثل الميليشيات أو الجماعات شبه العسكرية أو غيرها من القوات غير النظامية، دورًا في تفريق التظاهرات أو في تأجيج العنف.[4] ويجب توثيق مشاركتها بعناية، سواء أكانت تعمل بشكل مستقل، أو إلى جانب السلطات، أو بموافقتها.

عند مراقبة الاحتجاجات ميدانيًّا أو عند مراجعة الصور ومقاطع الفيديو، ينبغي الانتباه إلى ما يلي:

الشارات وعلامات الوحدات: تعرض معظم وحدات إنفاذ القانون شارات مميزة. ويمكن غالبًا رؤيتها على شكل رُقَع على الزي الرسمي أو شعارات مطبوعة على الخوذ، أو الدروع، أو المركبات. وغالبًا ما تكون هذه الشارات والشعارات مدرجة على مواقع أجهزة الشرطة أو في منشوراتها الرسمية.

أرقام التعريف: تُلزِم العديد من الدول عناصر الشرطة بارتداء أرقام تعريف فريدة. تُعرَض على الصدر، أو الأكمام، أو الأكتاف، أو على ظهر الزي، أو على الخوذ أو المعدات الأخرى. كما يمكن أن تكون أرقام تسجيل المركبات والتفاصيل التعريفية الأخرى على سيارات الشرطة أو مركبات النقل مفيدة أيضًا. وتساعد هذه الأرقام في ربط الأفراد بحوادث الانتهاك. وإذا كان ذلك آمنًا، ينبغي تدوين هذه الأرقام أو تصويرها. وقد يُعَدّ عدم عرض وسائل التعريف في حد ذاته خرقًا للمعايير الدولية أو للقانون الوطني؛ لذلك يجب توثيق غيابها.[5] وفي بعض البلدان، يمكن التحقق من هذه الأرقام عبر قواعد بيانات متاحة للعامة.

4 انظر: نيكاراغوا: أورتيغا وموريلو يؤسّسان مجموعات شبه عسكرية وراء وفاة أكثر من 350 شخصًا | دولي | EL PAÍS الإنجليزية، إيران: أوقفوا استخدام ميليشيات البسيج في مراقبة التظاهرات – منظمة العفو الدولية، القمع في كشمير في الهند: هل هذه هي أول عملية عمومية للتعمية في العالم؟ | كشمير | صحيفة الغارديان

5 أشارت لجنة مناهضة التعذيب (CPT) الأوروبية إلى أن ارتداء أرقام أو أسماء تعريفية ظاهرة على زي الشرطة يُعَدّ ضمانًا أساسيًّا ضد سوء المعاملة وكبح الإفلات من العقاب (الفقرة 21). وبالمثل، تُذكِّر لجنة مناهضة التعذيب (CAT) التابعة للأمم المتحدة الدول بضرورة سن قوانين وفرض اشتراطات تضمن أن يرتدي كل ضابط على رأس عمله بطاقة تعريف واضحة (الفقرة 40). وينص التعليق العامّ رقم 37 للجنة حقوق الإنسان (الفقرة 89) على أنه "لتعزيز المساءلة الفعالة، يجب على عناصر إنفاذ القانون بالزي الرسمي دائمًا عرض شكل تعريف سهل التعرف عليه أثناء التجمعات".

© Stephen Michalowicz CC 2.0. شرطي يرتدي زيه الرسمي، تظهر عليه شارات تعريفية وعلامات مميزة على الخوذة، أو واقيات الكتف، أو الأكمام، أو الصدر.

الضباط القادة: إذا أمكن، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للضباط الذين يُصدِرون الأوامر. فبموجب القانون الدولي، قد يتحمّل الضابط القائد المسؤولية عن أفعال مرؤوسيه إذا ثبت أنه كان يعلم، أو كان ينبغي أن يعلم، باستخدام القوة أو الأسلحة النارية بشكل غير قانوني، ولم يتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع ذلك أو وقفه أو التحقيق فيه. وغالبًا ما يمكن التعرف على الضباط القادة من خلال موقعهم –إذ يكونون عادةً في موقع مركزي خلف خطوط الشرطة– وكذلك من خلال شارات الرتب (مثل النجوم، أو الخطوط، أو الأشرطة، أو الرموز الأخرى)، أو القبعات ذات الألوان المختلفة، أو غيرها من السمات المميزة للزي. وعادةً ما تُشرح دلالات هذه الشارات على مواقع أجهزة الشرطة أو وزارات الحكومة المعنية. وإذا أمكن تحديد الجهة أو الوحدة المشاركة، فمن المهم التحقق مما إذا كانت مخوّلة قانونًا باستخدام المعدات المعنية. فعلى سبيل المثال، في بعض البلدان، لا يُسمح بحمل بعض الأسلحة الأقل فتكًا إلا لوحدات متخصصة في مكافحة الشغب. وإذا لوحظ أن جهة ما تستخدم معدات خارج نطاق صلاحياتها، فإن ذلك يعزز الأدلة على الاستخدام غير القانوني.

2.4 توثيق الأضرار الناجمة

عندما يُساء استخدام أسلحة إنفاذ القانون، قد تكون العواقب مدمّرة. فقد يتعرض المتظاهرون أو المارة لإصابات خطيرة أو دائمة، أو إعاقات مستمرة، أو صدمات نفسية. وفي بعض الحالات، قد يؤدي استخدام القوة أثناء الاحتجاجات إلى الوفاة. ويُعدّ التوثيق الدقيق لهذه الأضرار أمرًا أساسيًّا لتوفير الأدلة اللازمة للتصدي لهذه الانتهاكات، والدعوة إلى الإصلاح، ودعم المساءلة وتحقيق العدالة.

يمكن أن تكون الشهادات الشخصية وسيلة مؤثرة لنقل الأثر الإنساني لعنف الشرطة وحشد اهتمام الرأي العامّ، لكنها تحتاج إلى أن تُستكمل بتوثيق منهجي ودقيق للأضرار. فالسجلات المفصلة والمحايدة للإصابات، والوفيات، والآثار النفسية —التي تُجمع بطريقة منظمة وبما يحترم كرامة الضحايا والناجين— لا تعزز فقط الدعوة إلى الإصلاح، بل توفر أيضًا أدلة حاسمة لأي إجراءات قانونية مستقبلية.

a) التقارير الطبية القانونية

توجد بالفعل موارد تفصيلية عديدة تحدد الممارسات الجيدة لتوثيق الأضرار. فعلى سبيل المثال، يقدّم بروتوكول إسطنبول إرشادات شاملة للتحقيق في التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة وتوثيقه والإبلاغ عنه —بما في ذلك تسجيل الإصابات التي يتعرض لها الناجون— وهو ما ينطبق بشكل مباشر على حالات عنف الشرطة أثناء الاحتجاجات. ويؤكد البروتوكول بشكل خاص على أهمية إعداد تقارير طبية قانونية، وهي وثائق منظمة تعرض النتائج الطبية المرتبطة بحوادث يُدّعى فيها وقوع سوء معاملة. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تستند هذه التقارير إلى فحص سريري كامل يجريه مختصون صحيون مؤهلون. وعند إعدادها وفقًا للمعايير الواردة في البروتوكول، يمكن أن تتمتع هذه التقارير بقيمة إثباتية كبيرة في الإجراءات القضائية.

في سياق عنف الشرطة أثناء الاحتجاجات، قد لا يتمكن الناجون من الوصول الفوري أو الآمن إلى أطباء مستقلين أو خبراء الطب الشرعي. في مثل هذه الحالات، يمكن للمراقبين أن يؤدوا دورًا مهمًّا من خلال توثيق تفاصيل الحالة، والتقاط صور للإصابات — بعد الحصول على الموافقة. ورغم أن هذا النوع من التوثيق لا يُغني عن التقارير الطبية القانونية الرسمية، فإنه يوفر أدلة أولية مهمة تدعم جهود المناصرة أو تساعد المختصين الطبيين أو القانونيين الذين قد يتدخلون لاحقًا.

ولضمان فاعلية هذه المعلومات، ينبغي توثيق الحوادث بطريقة منظمة ومنهجية. إن استخدام نماذج موحدة —مثل تلك الواردة في بروتوكول إسطنبول أو دليل الاحتجاجات الخاص بالمجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب للاحتجاجات (IRCT)— يساعد على جمع المعلومات الأساسية بشكل متسق؛ مما يسهل رصد أنماط الأذى وربط البيانات أو مقارنتها بين الحالات المختلفة. كما يجب إجراء المقابلات مع الناجين بما يتماشى مع مبادئ مينديز للمقابلات الفعالة. ويجب أيضًا تجنب طرح الأسئلة الموجهة وإتاحة المجال للناجي ليروي الأحداث بأسلوبه الخاص. كما أن استخدام أسئلة مفتوحة مثل "اشرح لي"، "حدِّثني"، أو "صف" يقلل من خطر التأثير في ذاكرة الشخص حول الواقعة، ويزيد من احتمالية الحصول على روايات أكثر تفصيلًا.

ينبغي أن تسعى جميع تقارير الحوادث إلى تسجيل أكبر قدر ممكن من المعلومات، بما في ذلك:

- **البيانات الشخصية:** تسجيل معلومات مثل الاسم، والعمر، والانتماء العرقي، والحالات الطبية السابقة أو الإعاقات لدى المصاب. كما يمكن إخفاء الهوية عند الحاجة لأسباب تتعلق بالسلامة.

- **تفاصيل الحادث**: تقديم سرد واضح ومتسلسل زمنيًّا لما حدث، مع تحديد متى، وأين، وكيف تم استخدام القوة. يساعد الخط الزمني المنظم في إعادة بناء تسلسل الأحداث ومقارنة الرواية مع أدلة أخرى مثل مقاطع الفيديو أو شهادات الشهود. وعند الإمكان، يجب أيضًا توثيق نوع السلاح الذي يُعتقد أنه تسبَّب في الإصابة، بما في ذلك تفاصيل مثل نوع المادة الكيميائية المهيّجة، أو العيار، أو مادة المقذوف المستخدم.

- **وصف الإصابات**: دوّن تفاصيل الإصابات بدقة، بما في ذلك موقعها، وحجمها، وشكلها، ولونها، وأي تغيّرات تطرأ عليها مع مرور الوقت. احرص على تقديم أكبر قدر ممكن من التفاصيل وتجنّب العبارات العامة. فعلى سبيل المثال: *"كدمة دائرية بقطر 4 سم، لونها أرجواني داكن، على الجزء الخارجي من الفخذ اليسرى"* بدلًا من *"كدمة في الساق"*. وعند التقاطها بعناية، يمكن للصور أن توفّر بعضًا من أقوى الأدلة على إساءة استخدام القوة والإصابات، بطريقة قد لا تستطيع الملاحظات المكتوبة نقلها (انظر المربع الإرشادي للحصول على توجيهات عملية). كما تُعَدّ مخططات الجسم، مثل تلك الواردة في بروتوكول إسطنبول، وسيلة مفيدة مكملة للوصف الكتابي، حيث تتيح للمراقبين تحديد مواقع الإصابات وربطها بصور مرقّمة. مما يوفّر خريطة واضحة للإصابات، خاصةً عند تعددها.

- **العلاج الطبي المتلقّى**: دوّن ما إذا كان الشخص قد توجّه إلى المستشفى أو تلقّى علاجًا طبيًّا للإصابات، وما نوع العلاج الذي قُدّم له. وبموافقة الشخص، ينبغي جمع نسخ من التقارير الطبية، أو صور الأشعة، أو الوصفات الطبية وحفظها بشكل آمن.

إلى جانب الأدلة الطبية، قد يكون من المفيد الحصول على تحليل خبراء متخصصين في الأسلحة أو الذخائر؛ إذ يمكنهم تقديم رؤى مهمة حول كيفية استخدام السلاح والسياق الذي استُخدم فيه. ويمكن للخبراء التقنيين –مثل مختصي المقذوفات أو مهندسي الصوت– تقديم تقييمات مستقلة حول آلية عمل السلاح وآثاره. وقد تُظهر شهاداتهم، على سبيل المثال، أن نمطًا معينًا من الإصابات لا يمكن أن يكون قد نتج إلا عن إطلاق رصاص مطاطي من مسافة قريبة، في انتهاك للمعايير الدولية. ويمكن أن يكون هذا التحليل مفيدًا لاحقًا في مساعدة المحاكم على تحديد ما إذا كانت تصرفات الشرطة قد تجاوزت حدود الضرورة أو التناسب. وهو أمر بالغ الأهمية نظرًا إلى أن هذَين المبدأَين غالبًا ما تستند إليهما الحكومات في الدفاع عن أفعالها.

ونظرًا إلى حساسية توثيق الأضرار، يجب التعامل معه بسرية تامة. ينبغي إخفاء هوية السجلات قدر الإمكان، وتخزينها بشكل آمن يمنع الوصول غير المصرح به. كما تُعَدّ إجراءات الحفاظ على سلسلة واضحة لحيازة الأدلة ضرورية لضمان بقاء أي دليل تم جمعه موثوقًا به في التحقيقات أو الإجراءات القانونية اللاحقة.

© Physicians for Human Rights. عند تصوير الإصابات عن قرب، ينبغي تضمين مقياس لإظهار حجمها بدقة.

تصوير الإصابات

الموافقة: يجب أن يفهم الشخص المصاب سبب التقاط الصور، وكيف سيتم حفظها، ومن سيطّلع عليها. وينبغي توثيق هذه الموافقة.

الزوايا والبعد البؤري: ينبغي تصوير كل إصابة من زوايا متعددة وبمدى متنوع من البعد البؤري لضمان توثيق جميع التفاصيل بدقة. تُظهر اللقطات القريبة تفاصيل الإصابات، مثل لون الجروح أو الكدمات وشكلها. بينما تساعد اللقطات الأوسع التي تُظهِر الإصابة ضمن جزء أو كامل الجسم على توضيح موقع الإصابة أو نمطها على الجسم بشكل عامّ. ومن المهم بشكل خاص التقاط صورة واحدة على الأقل تُظهر كلًا من الإصابة ووجه الشخص لإثبات الهوية.

المقياس: ضع مسطرة أو جسمًا شائعًا معلوم الحجم (مثل عملة معدنية) بجانب الإصابة لإظهار حجم الجرح. ويجب أن يكون المقياس في نفس مستوى الإصابة لتجنب التشويه.

الإضاءة: استخدم ضوء النهار أو إضاءة صناعية قوية لضمان صور واضحة وحادة وتجنب تشوّه الألوان.

التوقيت: قد تتغير الإصابات بمرور الوقت؛ فالكدمات مثلًا قد تزداد قتامةً أو تنتشر خلال ساعات أو أيام. لذا ينبغي التقاط الصور في أقرب وقت ممكن بعد الحادثة، ثم –إن أمكن– متابعة التصوير بعد 24 إلى 48 ساعة، ثم مرةً أخرى بعد عدة أيام. ويجب وسم كل صورة بتاريخ ووقت التقاطها.

سلامة الأدلة: احرص دائمًا على حفظ الملفات الأصلية. ولا تقم بقَصّ الصور أو تطبيق مرشحات أو تعديلها بأي شكل قد يؤثر في مصداقيتها أو قيمتها كدليل.

لمزيد من الإرشادات، يُرجى الرجوع إلى الإرشادات الأساسية لالتقاط الصور الجنائية للإصابات والجروح الجسدية الصادرة عن منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان

المناصرة المرتكزة على الناجين

الناجون ليسوا مجرد مصادر للأدلة، بل هم أشخاص تعرّضوا لأذى وقد يواجهون مخاطر مستمرة. لذلك، من الضروري وضعهم في صميم الجهود الرامية إلى توثيق العنف المرتكب بحقهم.

الموافقة: يجب أن يفهم الناجون سبب جمع المعلومات، وكيف ستُستخدم، وأن يكون لهم الحق في الرفض أو سحب موافقتهم في أي مرحلة. وينبغي أن تكون الموافقة عملية مستمرة وليست إجراءً يُؤخذ مرة واحدة.

تجنّب إلحاق ضرر إضافي: يمكن أن تساعد الأسئلة الحسّاسة واستخدام أماكن خاصة في تقليل خطر التسبب في مزيد من الضيق.

السلامة والكرامة: ينبغي أن يكون للناجين التحكم في كيفية مشاركة تجاربهم، بما في ذلك خيار البقاء مجهولي الهوية. ويجب أن تكون سلامتهم وكرامتهم الاعتبار الأساسي عند اتخاذ قرار نشر الشهادات، أو الصور، أو البيانات الشخصية.

التمكين والدعم: ينبغي تمكين الناجين من الإسهام في تحديد كيفية استخدام قصصهم، مع توفير إحالات إلى الدعم الطبي أو النفسي أو القانوني عند الحاجة.

3. مواجهة إساءة الاستخدام: تحويل الأدلة إلى عمل

بمجرد جمع الأدلة على إساءة استخدام القوة، تتمثل الخطوة التالية في ضمان توظيفها بشكل فعّال. فالتوثيق وحده لا يكفي لوقف الممارسات التعسفية ما لم يُربط بإستراتيجيات أوسع تهدف إلى تحقيق العدالة للضحايا، ومساءلة المسؤولين، والحد من تداول المعدات المستخدمة في الانتهاكات، ورفع مستوى الوعي العامّ. يعرض هذا القسم سبلًا عملية يمكن للمراقبين من خلالها الاستفادة من الأدلة التي يجمعونها، سواء عبر دعم المسارات القانونية لتحقيق العدالة وجبر الضرر، أم من خلال الحملات الهادفة إلى وقف الاتجار بأدوات التعذيب، أم عبر حشد الدعم المجتمعي للمطالبة بالتغيير. وتسهم هذه الإستراتيجيات مجتمعةً في تحويل جهود المراقبة والتوثيق إلى إصلاحات ملموسة تحمي الحق في التظاهر وتمنع تكرار الانتهاكات.

3.1 دعم الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة

يُعدّ اللجوء إلىالقضاء أداة أساسية لمواجهة إساءة استخدام القوة من قِبَل جهات إنفاذ القانون أثناء الاحتجاجات. إذ يمكن أن يوفّر سبل إنصاف للضحايا، ويضمن مساءلة المسؤولين، كما قد يُحْدِث أثرًا يتجاوز الحالات الفردية من خلال إرساء سوابق قانونية تعزّز حماية المتظاهرين مستقبلًا.

يلعب المراقبون دورًا محوريًّا في دعم ضحايا الاستخدام المفرط للقوة في سعيهم إلى المساءلة وجبر الضرر. ويشمل ذلك إعداد وتعزيز الأدلة اللازمة للإجراءات القانونية، ومساعدة الضحايا على سلوك المسارات القانونية لتحقيق العدالة.

a) إعداد الأدلة للتقاضي

في سياق الإجراءات القانونية، تتمثل المهمة الأساسيةللتحقيق في جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات الصلة، والموثوقة، وذات القيمة الإثباتية. وتختلف متطلبات الأدلة، بما في ذلك طرق جمع البيانات والتعامل معها، بحسب نوع الإجراء، وتُحدَّد وفقًا لقواعد الإثبات والإجراءات المعمول بها في المحكمة. وتشمل المصادر الشائعة للأدلة شهادات الضحايا والشهود، والتقارير الطبية القانونية وغيرها من التقارير الجنائية، وآراء الخبراء، والسجلات الرسمية، والمحتوى الإعلامي (مثل الفيديوهات، والصور، والمقالات الصحفية)، إضافةً إلى المواد الثانوية الصادرة عن منظمات المجتمع المدني (CSOs)، وآليات الأمم المتحدة، وتقارير الدول في مجال حقوق الإنسان.

وبغض النظر عن المتطلبات الخاصة بكل حالة، فإن اتباع ممارسات معيّنة في إعداد الأدلة والتعامل معها يعزّز جودتها وقابليتها للقبول أمام القضاء.

- الاحتفاظ بسجل واضح لسلسلة الحيازة لكل دليل (مَن تعامل معه، ومتى، وأين خُزّن، وأي عمليات نقل تمت)، لضمان تتبّع مساره منذ جمعه وحتى عرضه.
- تخصيص معرّف فريد لكل عنصر، ووضع تسمية واضحة له، وتسجيل بياناته الأساسية (التاريخ، والمكان، والمصدر أو المؤلف إن عُرف). وبالنسبة إلى المواد الرقمية، يُضاف وصف تقني موجز لكيفية ووقت التقاط الملف أو تنزيله.
- الاحتفاظ بنسخة أصلية غير معدّلة (نسخة إثباتية)، وإجراء جميع عمليات المراجعة على نسخة عمل منفصلة. توثيق أي تغييرات تطرأ، بما في ذلك عملية النسخ نفسها.
- تخزين المواد بشكل آمن مع تقييد الوصول إليها، وإجراء نسخ احتياطي للملفات الرقمية وفق قاعدة "3-2-1" (ثلاث نسخ، على وسيلتَي تخزين مختلفتَين، ونسخة واحدة خارج الموقع).

للمزيد من الإرشادات حول حفظ ومعالجة الأدلة في تحقيقات حقوق الإنسان، يُرجى الرجوع إلى بروتوكول بيركلي.

b) تحديد آليات تحقيق العدالة

بعد جمع الأدلة وإعدادها، تتمثل الخطوة التالية في تحديد المسارات الأنسب لتحقيق العدالة في كل حالة. ينبغي للمراقبين اعتماد منظور واسع يشمل مختلف السبل القانونية المتاحة، بدءًا من المحاكم المحلية وصولًا إلى هيئات حقوق الإنسان الدولية، مع الاستعداد لسلوك أكثر من مسار عند الضرورة لضمان مساءلة المسؤولين.

ينبغي أن تركز الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة على جانبَين أساسيَّين: إنصاف الضحايا، مثل التعويض أو إعادة التأهيل، ومساءلة مرتكبي الانتهاكات. وفي بعض الحالات، قد يكون من الممكن تحقيق نتائج تتجاوز حدود القضية ذاتها، مثل الدفع نحو إصلاحات في السياسات أو القوانين لمنع تكرار الانتهاكات مستقبلًا.

قد تشكِّل إساءة استخدام أسلحة ومعدات الشرطة أثناء الاحتجاجات انتهاكًا لواحد أو أكثر من الحقوق الأساسية، بما يبرّر اللجوء إلى سبل الانتصاف القانونية. ففي الحالات التي يؤدي فيها استخدام الأسلحة الأقل فتكًا إلى إلحاق ألم ومعاناة شديدَين، قد يرقى ذلك إلى مستوى التعذيب أو سوء المعاملة بموجب القوانين الجنائية الوطنية والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وحتى في الحالات التي لا تستوفي التعريف الصارم للتعذيب، يمكن للضحايا ادعاء وقوع استخدام مفرط للقوة بوصفه انتهاكًا للحق في السلامة الجسدية والكرامة. وتشمل الأسس القانونية الأخرى: انتهاك الحق في الحياة (في حال وقوع وفيات أو إصابات تهدد الحياة)، والحق في حرية التجمع السلمي (عندما تُقمع الاحتجاجات دون مبرر باستخدام القوة)، والحق في السلامة الشخصية (عند احتجاز المتظاهرين تعسفيًّا)، والحق في حرية التعبير (إذا استُخدم العنف لإسكات المعارضة).

الآليات الوطنية

تشترط العديد من الهيئات الدولية استنفاد سبل الانتصاف المحلية قبل قبول الشكاوى أو الالتماسات. لذلك، ينبغي للمراقبين، كلما أمكن، مساعدة الضحايا على السعي إلى الإنصاف عبر النظام القانوني في بلدهم أولًا، مع توثيق أي عقبات قد تبرر لاحقًا الاستثناء من شرط الاستنفاد.

إذا أمكن تحديد ضابط بعينه بوصفه مرتكب الانتهاك، أو إثبات مسؤولية قائد عن أفعال العناصر الخاضعين لقيادته، فينبغي تقديم شكوى جنائية لفتح تحقيق مستقل يهدف إلى كشف الوقائع وتمكين الملاحقة القضائية بموجب جرائم مثل الاعتداء، أو إساءة استعمال السلطة، أو الأفعال المجرّمة في قوانين مناهضة التعذيب.

دراسة حالة: ديلان كروز، كولومبيا

في 23 نوفمبر 2019، أُصيب الطالب ديلان كروز، البالغ من العمر 17 عامًا، بمقذوف من نوع بين باغ عيار 12، أصابه في مؤخرة الرأس بعد إطلاقه من مسافة قصيرة. وبعد يومَين، توفي متأثرًا بجراح نافذة وإصابة خطيرة في الرأس.

وقد أصبحت هذه القضية محطة بارزة في النقاش الوطني في كولومبيا حول استخدام الأسلحة الأقل فتكًا. في عام 2020، تقدَّم عدد من الضحايا بدعوى حماية دستورية زاعمين انتهاك حقوقهم الأساسية في الحياة، والسلامة الجسدية، والحق في التظاهر والتجمع العامّ. وقضت المحكمة العليا لصالحهم، وأمرت الدولة الكولومبية باتخاذ تدابير لمنع الاستخدام العنيف والواسع النطاق للأسلحة الأقل فتكًا. ومن بين أوامرها تعليق استخدام بنادق عيار 12 إلى حين تأكيد المحكمة الدستورية وجود ضمانات كافية لاستخدامها بشكل مسؤول ومتناسب.

كما بادر أقارب كروز وممثلوهم، وهم لجنة التضامن مع السجناء السياسيين، إلى رفع دعوى إستراتيجية لضمان عدم نظر القضية أمام نظام القضاء الجنائي العسكري. ونتيجةً لذلك، أصدرت المحكمة الدستورية الحكم رقم SU-190 لعام 2021، الذي قرر أنه في حال وجود شكوك إثباتية بشأن صلة الجريمة بالمهام الرسمية، يجب أن تُنظر القضية أمام المحاكم العادية. ولا تزال القضية حاليًّا في مرحلة التحقيق ضمن نظام القضاء العادي.

في بعض السياقات، قد تُعدّ الدعاوى المدنية الإستراتيجية أو الدعاوى الدستورية وسيلة فعّالة أيضًا. يمكن للضحايا رفع دعاوى للمطالبة بجبر الضرر الناتج عن الإصابات أو الصدمات، بما يوفّر تعويضًا عن الأذى الواقع، ويُخضِع في الوقت نفسه ممارسات الشرطة للتدقيق العامّ والقضائي. وتختلف القواعد الإجرائية من نظام قانوني إلى آخر، إلا أن عبء الإثبات في الدعاوى المدنية يكون عمومًا أقل منه في القضايا الجنائية. وفي بعض الأنظمة، تُضم الدعاوى المدنية إلى الإجراءات الجنائية، وقد تُعلّق إلى حين الفصل في القضية الجنائية.

ومن المهم أن يتذكر المراقبون أن اللجوء إلى القضاء لا يقتصر على رد الفعل، بل يمكن أن يكون أداة وقائية أيضًا. فقبل المظاهرات الكبرى، سعت بعض المنظمات إلى الحصول على أوامر قضائية أو تدابير احترازية للحد من القوة التي يمكن للشرطة استخدامها. وقد يُطلب من المحكمة، على سبيل المثال، حظر استخدام أسلحة خطرة معينة في تجمع سلمي مخطط له، أو إلزام السلطات بالالتزام بإرشادات محددة لضبط الحشود.

كما يُعَدّ التفاعل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (NHRIs) –مثل أمناء المظالم أو لجان حقوق الإنسان– مسارًا ممكنًا آخر. إذ يمكن لهذه الهيئات التحقيق، وتقديم توصيات، بل وحتى مباشرة إجراءات قانونية في بعض الأنظمة القضائية.

الآليات الدولية والإقليمية

بعد استنفاد الإجراءات الجنائية على المستوى الوطني، ينبغي للمراقبين استكشاف السبل الإقليمية والدولية المتاحة لتحقيق العدالة وجبر الضرر. وعادةً ما تشترط هذه الآليات استنفاد وسائل الانتصاف القضائية المحلية، ما لم يُثبت أنها غير متاحة، أو غير فعّالة، أو شهدت تأخيرات غير مبررة. ويعتمد اختيار الجهة المناسبة لتقديم دعوى حقوق إنسان على عدة عوامل، منها: نوع الانتهاك، والموقع الجغرافي الذي وقع فيه، وحالة تصديق الدولة المعنية على المعاهدات، ومعايير قبول القضايا، وسرعة الإجراءات، ومدى نجاح قضايا مماثلة في السابق. وتوجد حاليًّا آليات لحقوق الإنسان ضمن منظومة الأمم المتحدة، إضافةً إلى آليات إقليمية في كل من أفريقيا والأمريكتين وأوروبا، تُمكّن الأفراد من تقديم شكاوى ضد الدول. وفي المقابل، لا يوجد حتى الآن نظام مماثل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

على الصعيد العالمي، توفّر هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة عدة قنوات يمكن لضحايا التعذيب من خلالها تقديم شكاوى. ولا يمكن تقديم هذه الشكاوى إلا بعد استنفاد جميع سبل الانتصاف المحلية، وفقط عندما تكون الدولة الطرف قد صادقت على المعاهدة المعنية واعترفت باختصاص الهيئة المعنية بالنظر في الشكاوى الفردية. يمكن للضحايا تقديم شكاوى فردية إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة حقوق الإنسان (HRC) ولجنة مناهضة التعذيب (CAT). يمكن للآليات الوطنية للوقاية تقديم تقارير بشأن حالات محددة تثير القلق، مثل القمع العنيف للاحتجاجات الاجتماعية، إلى اللجنة الفرعية لمنع التعذيب المعنية بمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو غير الإنسانية، أو المهينة. كما يمكنها عرض هذه القضايا على لجنة مناهضة التعذيب (CAT) من خلال تقديم رسمي إلى اللجنة بمناسبة استعراض الدولة أمامها. تُعَدّ لجنة حقوق الإنسان (HRC) هيئة خبراء مسؤولة عن مراقبة امتثال الدول الأطراف لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR). وتنظر لجنة حقوق الإنسان (HRC) في البلاغات الفردية المقدمة من الدول التي صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والبروتوكول الاختياري الملحق به. أما لجنة مناهضة التعذيب (CAT) فتتكوّن من خبراء مستقلين، ويمكنها النظر في الشكاوى الفردية عندما تكون الدولة قد صادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب واعترفت باختصاص اللجنة بموجب المادة 22. ويمكن التحقق من الوضع الحالي لكل دولة عبر المصدر المشار إليه.

دراسة حالة: قضية دوروفيتش وآخرين ضد صربيا

في مثال حديث على العمل الوقائي، أثار ناشطون ومنظمات مجتمع مدني (CSOs) في صربيا مخاوف بشأن استخدام السلطات الظاهر لسلاح صوتي لتفريق الحشود خلال احتجاج كبير مناهض للحكومة في عام 2025. وبالنظر إلى احتمال استخدام هذا الجهاز في تظاهرات لاحقة، قاموا بجمع أدلة خبراء حول آثاره، وقدّموا طلبًا عاجلًا إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR). استجابت المحكمة بمنح تدبير مؤقت يأمر صربيا بالامتناع عن استخدام "الأسلحة الصوتية" في السيطرة على الحشود، وبإجراء "تحقيق فعّال في الادعاءات المتعلقة باستخدام هذا النوع من الأسلحة". وقد حال هذا الإجراء غير المسبوق دون استمرار استخدام الجهاز، مبرزًا قدرة المحاكم الإقليمية على فرض قيود فورية وفعّالة على ممارسات إنفاذ القانون عندما تكون السلامة العامة معرضة للخطر.

كما يمكن للمراقبين تقديم نداءات عاجلة إلى ولايات الأمم المتحدة، مثل المقرر الخاص المعنيّ بالتعذيب، أو المقرر الخاص المعنيّ بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، أو المقرر الخاص المعنيّ بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفية. وتستقبل هذه الجهات المعلومات وتوجِّه نداءات عاجلة إلى الدول بشأن الأفراد المعرّضين لخطر الانتهاكات، أو تتواصل مع الدول بشأن انتهاكات وقعت سابقًا. ولا يُشترط استنفاد سبل الانتصاف الوطنية لتقديم معلومات إلى الإجراءات الخاصة، ورغم أن المقررين الخاصين لا يملكون سلطة فرض عقوبات، فإن تدخلاتهم قد تضغط على السلطات للتحقيق في الانتهاكات أو تعديل السياسات.

على المستوى الإقليمي، اضطلعت عدة محاكم ولجان لحقوق الإنسان بدور نشط في معالجة إساءة استخدام القوة أثناء الاحتجاجات. ويمكن لهذه الهيئات تلقي شكاوى من الأفراد ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) تزعم انتهاك دولة لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وغالبًا ما تتميز الأنظمة الإقليمية بقدرتها على إصدار أحكام أو قرارات ملزمة، قد تشمل أوامر بدفع تعويضات، أو ملاحقة المسؤولين، أو تعديل السياسات. كما يمكنها إصدار تدابير مؤقتة أو احترازية في الحالات العاجلة لمنع وقوع ضرر. ينبغي للمراقبين الاستعداد لدعم الضحايا في إعداد الشكاوى وتجهيز الأدلة التي جمعوها بما يتوافق مع متطلبات القبول والإثبات لدى هذه الهيئات.

في أفريقيا، يمكن رفع قضايا التعذيب أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR)، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACtHPR)، ومحكمة العدل التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS). وبموجب ولايتها الحمائية، يمكن للّجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR) تلقي شكاوى من الأفراد، ومنظمات المجتمع المدني (CSOs)، ومجموعات الأفراد الذين يرون أن حقوقهم قد انتُهكت بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. أما المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACtHPR)، فلها اختصاص بالنظر في القضايا المتعلقة بالتعذيب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان في الدول الأفريقية الثلاثين التي صادقت على البروتوكول المنشئ للمحكمة. ومع ذلك، فإن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR) هي الجهة الوحيدة المخوّلة بإحالة القضايا إلى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACtHPR). إضافةً إلى ذلك، منحت ست دول (بوركينا فاسو، وغامبيا، وغانا، ومالاوي، ومالي، وتونس) المحكمةَ الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACtHPR) صلاحية النظر في الشكاوى المقدمة مباشرةً من الأفراد أو المنظمات غير الحكومية (NGOs) التي تتمتع بصفة مراقب لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR). وتختص محكمة العدل التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) بالنظر في الشكاوى الفردية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المستمدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR). ومع ذلك، لا يمكن تقديم الشكاوى أمام هذه المحكمة إلا من قِبَل أفراد ينتمون إلى دول أعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (قائمة الدول الأعضاء متوفرة هنا).

دراسة حالة: بوابة ليكي، محكمة العدل التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)

عقب إطلاق النار في 20 أكتوبر 2020 على متظاهري حركة احتجاجات نيجيريا 2020 غير المسلحين عند بوابة ليكي في لاغوس، رفع ثلاثة ناجين، بدعم من منظمات مجتمع مدني نيجيرية، دعوى أمام محكمة العدل التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. في 10 يوليو 2024، خلصت المحكمة إلى مسؤولية نيجيريا عن عدة انتهاكات، شملت حظر التعذيب والمعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، والحق في الحياة، وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. وقبلت المحكمة الأدلة التي تفيد بأن مقدمي الطلبات تعرَّضوا لتعذيب جسدي، ونفسي، وعاطفي نتيجة الاستخدام غير المتناسب للقوة من قِبَل قوات الأمن. وأمرت نيجيريا بإجراء تحقيق جديد ودفع تعويضات لكل من مقدمي الطلبات. ويُظهر هذا الحكم كيف يمكن للمحاكم الإقليمية أن تؤكد حقوق المتظاهرين وتطالب بالمساءلة حتى عندما تتعثر الإجراءات القانونية على المستوى الوطني.

في أوروبا، يمكن للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR) الفصل في الادعاءات المتعلقة بانتهاك الحقوق والحريات المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (ECHR)[6]. ويمكن تقديم الطلبات من قِبَل الأفراد، أو منظمات المجتمع المدني (CSOs)، أو الدول. شريطة أن تكون الدولة المعنية قد صادقت على اتفاقية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قبل وقوع الانتهاك.

أما في الأمريكتَين، فتعمل لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (IAComHR) ضمن إطار منظمة الدول الأمريكية (OAS). وتنظر في الالتماسات المقدمة من الأفراد أو منظمات المجتمع المدني (CSOs) بشأن انتهاكات الحقوق المحمية بموجب الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (ACHR)، وغيرها من الصكوك الإقليمية، بما في ذلك الاتفاقية الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه. وتنظر لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (IAComHR) في انتهاكات الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (ACHR) فقط بالنسبة إلى الدول التي صادقت عليها. بالنسبة إلى الدول الأخرى الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، يمكن لمقدّمي الالتماسات الاستناد إلى الحقوق الواردة في الإعلان الأمريكي، كما يمكنهم ادعاء وقوع انتهاكات لمعاهدات أخرى لحقوق الإنسان ضمن إطار المنظمة، وذلك بالقدر الذي تكون فيه الدولة قد صادقت عليها. ولا تنظر محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (IACtHR) إلا في القضايا المرفوعة ضد الدول الأطراف في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (ACHR) التي قبلت اختصاصها. ولا يمكن للأفراد التقدّم مباشرةً إلى محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (IACtHR)؛ بل يجب أولًا عرض القضايا على لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (IAComHR)، التي تقرر ما إذا كانت ستحيلها إلى المحكمة[7].

غالبًا ما يمكن تكييف الحجج والإستراتيجيات القانونية التي تنجح في سياق قضائي معين لتناسب سياقات أخرى. لذلك، عند السعي لاتخاذ إجراءات قانونية على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، ينبغي للمراقبين الحرص على تبادل خبراتهم والدروس المستفادة مع منظمات حقوق الإنسان الأخرى. ونظرًا إلى أن قمع الاحتجاجات من خلال إساءة استخدام أسلحة ومعدات إنفاذ القانون يمثل مشكلة عالمية، فإن النجاح في قضية واحدة يمكن أن يشكّل نموذجًا عمليًّا يمكن للآخرين الاستفادة منه وتطبيقه.

3.2 وقف تجارة أدوات التعذيب

كما ورد في القسم الأول، غالبًا ما تُرتكب انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الاحتجاجات على أيدي الشرطة باستخدام أسلحة ومعدات متخصصة. ومن ثمّ، فإن إحدى الإستراتيجيات للحد من هذه الانتهاكات تتمثل في السعي إلى وقف استيراد، وشراء، ونشر الأسلحة والمعدات التي تُعد بطبيعتها مسيئة، وضمان إخضاع أي أدوات أخرى مخصّصة لإنفاذ القانون لاختبارات صارمة تثبت ملاءمتها للاستخدام قبل اعتمادها.

وبالاستناد إلى الأدلة التي جُمعت حول المعدات المستخدمة داخل بلدانهم، إضافةً إلى معرفتهم بأنظمة الرقابة الوطنية على التجارة، يمكن للمراقبين اتباع عدة إستراتيجيات لتعزيز ممارسات شرطية أكثر توافقًا مع معايير حقوق الإنسان، والعمل تدريجيًّا على التخلص من الأسلحة المرتبطة بالاستخدام غير المشروع للقوة.

6 يمكن الاطلاع على إرشادات مفصلة بشأن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عبر الرابط المشار إليه. انظر الدليل الخاص بالمادة 2 والمادة 3 للحصول على توجيهات بشأن الحق في الحياة وحظر التعذيب على التوالي.

7 يمكن الاطلاع على دليل حول الاجتهاد القضائي لمحكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان في القضايا المتعلقة بالاستخدام المفرط للقوة عبر الرابط المشار إليه: دفاتر الاجتهاد القضائي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان

a) تعزيز ضوابط التجارة الداخلية

عادةً ما يتركّز تصنيع أسلحة ومعدات إنفاذ القانون في عدد قليل من الدول. وبناءً عليه، إذا لم تكن الدولة منتجًا رئيسيًّا للأسلحة، فمن المرجح بشدة أن تكون بعض أو كل المعدات المستخدمة من قِبَل أجهزة إنفاذ القانون مستوردة. لذلك، تُعَدّ إحدى الإستراتيجيات لمنع استخدام المعدات المسيئة بطبيعتها هي الضغط من أجل تشديد ضوابط التجارة لمنع استيراد هذه الأسلحة.

في حال عدم وجود ضوابط تجارية من هذا النوع –أو كانت القوانين القائمة ضعيفة– يمكن للمجتمع المدني، بما في ذلك المراقبون، إطلاق حملات لتقديم أو تعزيز تشريعات وطنية، مستفيدين من المعايير الدولية المعتمدة كنموذج. وتوفّر قائمة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنيّ بالتعذيب لعام 2023 بشأن الأسلحة والأجهزة الخاصة بإنفاذ القانون التي ينبغي حظرها، وكذلك لائحة الاتحاد الأوروبي لمناهضة التعذيب، نقاطًا مرجعية مفيدة وأمثلة على الممارسات الجيدة التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني (CSOs) والمراقبين الاستفادة منها للدعوة إلى الإصلاح.

إذا كانت الضوابط التجارية موجودة بالفعل، لكنها تُطبّق بشكل ضعيف، فإن التركيز يجب أن يتحوّل إلى التنفيذ. ينبغي استخدام الأدلة المجمعة لإظهار بوضوح كيف أن المعايير لا يُلتزَم بها عمليًّا (مثل شراء أو استخدام عناصر محظورة). كما يمكن للمراقبين الدعوة إلى اتخاذ إجراءات لتحسين تطبيق الضوابط القائمة، بما في ذلك فرض عقوبات أشد على المخالفين، وتوفير الموارد والتدريب الكافي لموظفي الجمارك والتراخيص المسؤولين عن رصد ووقف الشحنات غير المشروعة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والنشر العلني لإحصاءات الاستيراد ذات الصلة وأسباب رفض التراخيص لتمكين الرقابة المستقلة.

b) دعم الضوابط التجارية الإقليمية والدولية

اعتمادًا على الدولة، قد تتاح للمراقبين أيضًا فرص للدعوة إلى تشديد الضوابط على المستوى الإقليمي. فالاتفاقيات التجارية الإقليمية يمكن أن ترفع المعايير عبر عدة دول، كما تُحْدِث ضغطًا خارجيًّا للإصلاح الداخلي. حاليًّا، هناك عدة عمليات إقليمية تعمل على تعزيز السيطرة على تجارة أسلحة ومعدات إنفاذ القانون في مراحل مختلفة، بما في ذلك على مستوى مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي.

عندما توجد مثل هذه المبادرات أو تظهر، يمكن للمراقبين دعمها من خلال مشاركة أي أدلة على سوء الاستخدام تم جمعها عبر إحاطات أو مذكرات مقدمة للهيئات الإقليمية، أو عبر المشاركة في المشاورات العامة لضمان أن تتناول اللوائح الجديدة الأسلحة وأنماط الانتهاك المحددة الموثقة.

على المستوى العالمي، يزداد الدعم أيضًا لأداة تجارة دولية ملزمة قانونيًّا خالية من التعذيب، والتي تحظر الترويج وتجارة المعدات المسيئة بطبيعتها، وتشترط ضوابط قائمة على حقوق الإنسان على باقي أدوات إنفاذ القانون. منذ عام 2017، شكّل "التحالف من أجل تجارة خالية من التعذيب" –وهو تحالف يضم 63 دولة أطلقته الأرجنتين، والاتحاد الأوروبي، ومنغوليا– منتدى رئيسيًّا لتنسيق إجراءات الحكومات لمعالجة هذه التجارة. وفي يونيو 2019، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 73/304 بعنوان نحو تجارة خالية من التعذيب: دراسة جدوى ونطاق ومعايير محتملة لمعايير دولية مشتركة. تلا ذلك تقرير للأمين العامّ للأمم المتحدة (A/74/969، 2020) وتقرير مجموعة الخبراء الحكوميين (GGE) لعام (2022)، اللذان أكدا على أهمية وإمكانية حظر المعدات المسيئة بطبيعتها وتنظيم تجارة معدات إنفاذ القانون التي يمكن أن يُساء استخدامها للتعذيب وغيره من المعاملة السيئة. وكما ذُكر أعلاه، في عام 2023، نشرت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالتعذيب دراسة موضوعية حول تجارة معدات إنفاذ القانون، أشارت فيها إلى الحاجة إلى أداة دولية ملزمة قانونيًّا خالية من التعذيب.

يمكنك الضغط، بصفتك مراقبًا، على حكومتك لدعم العملية الأممية علنًا، وتشجيعها على الانضمام إلى التحالف من أجل تجارة خالية من التعذيب إذا لم تفعل ذلك بعدُ، أو للتصويت لصالح القرارات الأممية المتعلقة بهذا الموضوع. كما يمكن للمراقبين إظهار دعمهم من خلال الانضمام إلى شبكة التجارة الخالية من التعذيب –وهي تحالف يضم أكثر من 80 منظمة مجتمع مدني (CSOs) تعمل من أجل معاهدة دولية ملزِمة قانونيًا خالية من التعذيب– والتوقيع على إعلان شورديتش للشبكة الذي يدعو إلى هذه المعاهدة. تجتمع الشبكة بانتظام لتخطيط الحملات، ومشاركة الموارد والمعلومات، وبناء العلاقات بين المنظمات الأعضاء.

c) التعاون عبر الحدود

عندما تكون فرص تعزيز الضوابط التجارية الداخلية محدودة، تكون الإستراتيجية البديلة هي التركيز على إيقاف تدفق المعدات المسيئة بطبيعتها عند مصدرها. إذا كانت الأدلة التي جُمعت تشير إلى أن أسلحة أو معدات محددة قد تم استيرادها، فيجب على المراقبين محاولة العمل مع المنظمات في دولة المنشأ، والتي قد تكون قادرة على التواصل مع السلطات المعنية بضوابط التصدير. يمكن أن تساعد مشاركة الأدلة التي جُمعت المنظمات الشريكة في بناء حملة مقنعة قائمة على الأدلة، قد تؤدي إلى تعليق أو رفض تراخيص التصدير، أو إحداث رقابة عامة قد تدفع الشركات إلى التوقف عن عمليات النقل المستقبلية. وتكون هذه الطريقة فعّالة بشكل خاص إذا كانت دولة التصدير تملك ضوابط تصدير راسخة على معدات إنفاذ القانون.

قنبلة دخانية من نوع CS بانفجار مطاطي

تبيَّن أن قنبلة CS من طراز N225 ذات انفجار مطاطي، استُخدمت خلال احتجاجات هونغ كونغ عام 2019، صُنعت من قِبَل شركة بريطانية.

دراسة حالة: تعليق المملكة المتحدة صادرات الغاز المسيل للدموع إلى هونغ كونغ، 2019

خلال الاحتجاجات في هونغ كونغ عام 2019، تم التعرف من قِبَل مؤسسة أوميغا للأبحاث على معلومات وصور للمعدات نُشرت على الإنترنت من قِبَل المتظاهرين والمجموعات المحلية على أنها مصنعة في المملكة المتحدة. وقد استُخدمت هذه المعلومات للضغط بنجاح على الحكومة البريطانية لتعليق صادرات الأسلحة الأقل فتكًا إلى هونغ كونغ.

d) تعزيز مسؤولية الشركة

إستراتيجية أخرى لمنع استيراد المعدات المسيئة بطبيعتها هي استهداف الشركات المسؤولة عن تصنيع وتوريد هذه الأسلحة. في بعض السلطات القضائية، تُلزَم الشركات بالوفاء بالتزامات حقوق الإنسان الصريحة؛ على سبيل المثال، بموجب إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للشركات متعددة الجنسيات، يُتوقع من الشركات من دول أعضاء في المنظمة احترام حقوق الإنسان في جميع عملياتها. يوفر هذا الإطار آلية للمراقبين للطعن في موردي المعدات المسيئة بطبيعتها من خلال تقديم شكاوى ضد الشركات. إذا كان المراقبون قد حددوا مصنعًا معينًا ووثّقوا كيف استُخدمت معداته في ارتكاب انتهاكات، فإنهم يمكنهم تقديم شكوى إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للحصول على إنصاف. يتم ذلك عبر تقديم الشكوى، المعروفة باسم "حالة محددة"، إلى نقطة الاتصال الوطنية (NCP) –وهي المكاتب الحكومية التي تنفذ الإرشادات– في بلد الشركة الأم. قد تختلف الإجراءات الدقيقة للتعامل مع الشكاوى قليلًا بين نقاط الاتصال الوطنية (NCPs)؛ لذلك يُنصح بالتحقق من متطلبات النقطة المعنية قبل تقديم الشكوى. ورغم أن عملية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لا تفرض عقوبات قانونية مثل المحكمة، إلا أن نتائجها يمكن أن تزيد الوعي وتسهم في تعزيز ممارسات تجارية أفضل مستقبلًا.

إلى جانب ذلك، تلعب مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالأعمال وحقوق الإنسان دورًا رئيسيًّا في تعزيز محاسبة الشركات عن انتهاكات حقوق الإنسان. تقوم مجموعة العمل بمراقبة كيفية تنفيذ الدول والشركات لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للأعمال وحقوق الإنسان (UNGPs)، وقد أيدت مؤخرًا بيان المقررة الخاصة المعنية بالتعذيب الذي يدعو إلى اتفاق دولي يعالج تجارة معدات إنفاذ القانون المسيئة بطبيعتها وغيرها من السلع التي يمكن أن يُساء استخدامها للتعذيب. يمكن للمراقبين تقديم معلومات عن شركات أو حوادث انتهاك محددة، والتي قد تُدرج في تقارير موضوعية وتؤدي إلى بيانات عامة أو توصيات للدول.

يمكن أن يكون إبراز الروابط بين الشركات وحوادث الانتهاك المحددة إستراتيجية فعّالة حتى دون استخدام الآليات الرسمية. فالشركات حساسة للغاية تجاه ضرر السمعة وتأثيره في المستثمرين، وقد تعيد النظر في عمليات النقل لتجنب الدعاية السلبية أو التدقيق من قِبَل المساهمين. على سبيل المثال، يمكن للمراقبين إطلاق حملة عامة قائمة على الأدلة، تذكر فيها اسم الشركة وتوضح بجلاء صلتها بالانتهاكات الموثقة. كما يمكن للمراقبين التفكير في التعاون مع الصحفيين الذين يستطيعون التحقيق في الشركة أكثر أو المساعدة في نشر القصة بشكل أوسع.

عند ذكر شركات محددة، يجب التأكد من أن كل ادعاء مدعوم بالأدلة، وتجنب الاستنتاجات غير المدعومة، وذكر أي مجالات للشك بوضوح. من الضروري الالتزام بممارسات توثيق صارمة والحفاظ على سلسلة الحيازة للأدلة. وبناءً على خطورة الادعاءات –خصوصًا عند الاشتباه في أنشطة غير قانونية– ينبغي مراجعتها قانونيًّا قبل النشر. كما يجب على المراقبين محاولة الاتصال بالشركات المعنية مسبقًا، ومشاركة الأدلة معها، وإخطارها بالادعاءات المقصودة. هذا يتيح للشركة الحق في الرد وفرصة لتصحيح أي أخطاء، وبالتالي يقلل من مخاطر اتخاذ إجراءات قانونية.

دراسة حالة: العمارة الجنائية (Forensic Architecture) – قنبلة الغاز المسيل للدموع Triple Chaser من Safariland

في عام 2019، أطلقت منظمة العمارة الجنائية مشروع Triple-Chaser، وهو تحقيق قائم على الفيديو استخدمَ نماذج رؤية حاسوبية لرصد قنابل الغاز المسيل للدموع من طراز Triple-Chaser التابعة لشركة Safariland في صور الاحتجاجات.

وقد تم إنتاج المشروع استجابةً لدعوة المنظمة للمشاركة في بينالي ويتني 2019 وللتصاعد الكبير للجدل حول علاقات عضو مجلس أمناء ويتني، وارن ب. كاندرز، بشركة Safariland.

وسط التدقيق الموجه لمتحف ويتني ومجلس إدارته، قامت منظمة العمارة الجنائية وعدة فنانين آخرين بسحب أعمالهم. وبعد فترة وجيزة، استقال كاندرز من منصبه في مجلس إدارة المتحف، ثم قامت المنظمة والفنانون الآخرون بسحب قرار الانسحاب.

أثناء التدقيق المتجدد في عام 2020، ومع استخدام شرطة الولايات المتحدة لقنبلة Triple-Chaser ضد نشطاء حركة حياة السود مهمة، أعلن كاندرز عن نيته بيع أقسام شركته التي تبيع المواد الكيميائية المُهيِّجة.

تُظهر هذه الحالة كيف يمكن للتحقيقات المستهدفة والمعتمدة على الأدلة، عند دمجها مع الضغط الإعلامي والجماهيري، أن تفرض تكاليف على السمعة على الشركات، وهو ما يمكن أن ينعكس فعليًّا على ممارساتها التجارية.

e) تعزيز عمليات الشراء والرقابة

في بعض الدول، لا تكمن التحديات في المعدات المستوردة، بل في الأسلحة المصنعة والمشتراة محليًّا. إذا كانت دولتك تمتلك صناعة أسلحة أو أمنية راسخة، فمن المرجح أن تشتري أجهزة إنفاذ القانون غالبية معداتها من المصنعين والموردين المحليين. في مثل هذه الحالة، قد تكون جهود تعزيز ضوابط الاستيراد أقل فعاليةً، ويجب توجيه جهودك والدعوة بدلًا من ذلك إلى عمليات الشراء والموافقة على معدات إنفاذ القانون.

يمكن للمراقبين استخدام أدلة سوء استخدام معدات مماثلة في سياقات أخرى للدعوة إلى إجراء اختبارات وتقييم شامل لكل معدات إنفاذ القانون قبل شرائها وتسليمها إلى الضباط، وكذلك لإجراء مراجعات دورية لاستمرار استخدامها. ينبغي أن تجمع هذه التقييمات بين الاختبارات الباليستية المستقلة والتقييم الطبي لتحديد المخاطر المحتملة للإصابات. تهدف هذه الاختبارات إلى إثبات أن المعدات مناسبة للاستخدام وقادرة على العمل بطريقة متوافقة مع حقوق الإنسان. وإذا أظهرت الاختبارات أن السلاح غير دقيق بطبيعته أو عرضة للتسبب في إصابات مفرطة، فلا ينبغي النظر في شرائه.

عند الدعوة لإجراء اختبارات شاملة، قد يكون من المفيد الإشارة إلى المعايير الفنية الدولية المعتمدة لتصميم الأسلحة الأقل فتكًا بأمان. على سبيل المثال، يحدد *توجيه الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول الأسلحة الأقل فتكًا في إنفاذ القانون* (2020) معايير أداء مقبولة لأسلحة إنفاذ القانون، بما في ذلك أن المقذوفات الحركية يجب أن تكون دقيقة بما يكفي لضرب هدف ضمن دائرة قطرها 10 سنتيمترات من نقطة الهدف المقصودة على المدى الموصى به. وعلى نطاق أوسع، توفر قائمة المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالتعذيب بالأسلحة المسيئة بطبيعتها مرجعًا مفيدًا لتحديد المعدات التي يجب رفضها بشكل قاطع من قِبَل أجهزة إنفاذ القانون.

© Forensic Architecture. استخدمت منظمة العمارة الجنائية الذكاء الاصطناعي لتحديد قنابل الغاز المسيل للدموع في الاحتجاجات.

من المهم أيضًا الدعوة إلى إعادة التقييم الدوري للمعدات المستخدمة بالفعل، خاصةً بعد الحوادث التي تنطوي على إصابات خطيرة أو وفيات. وإذا أظهرت الأدلة المجمعة وجود نمط من سوء الاستخدام أو وقوع إصابات نتيجة استخدام معدة معينة، فينبغي للمراقبين المطالبة بتعليق استخدامها إلى حين إخضاعها للتقييم والاختبار. وقد وُجدت بالفعل أمثلة بارزة على نجاحات في هذا المجال، حققها مراقبون حددوا معدات مثيرة للقلق وركّزوا جهودهم في الضغط من أجل سحبها.

دراسة حالة: سحب المقذوفات الرغوية في كاتالونيا

فقدت شابة عينها، في فبراير 2021، بعد أن أصيبت بمقذوف رغوي أطلقه أحد أفراد شرطة موسوس ديسكوادرا. وقد قام تقرير تقني مستقل أعدّته مؤسسة أوميغا للأبحاث بمراجعة بروتوكول استخدام القوة المنظِّم لإطلاق هذه المقذوفات، ووجد أنه غير متوافق مع توصيات السلامة الخاصة بالشركة المصنعة. فبينما حذّرت الشركة المصنعة من أن إطلاق المقذوف على مسافات تقل عن 30 مترًا قد يسبب إصابات خطيرة جدًّا، حدّد البروتوكول مسافة دنيا "آمنة" أقل تبلغ 20 مترًا. وقد أُطلق المقذوف في هذه الحادثة من مسافة تقارب 22 مترًا — أي أقل 8 أمتار من توجيهات الشركة المصنعة، لكنه ضمن المسافة المسموح بها وفق البروتوكول.

في عام 2023، وبعد جهود ضغط مستمرة ومطالبات بالمساءلة من قِبَل منظمة إيريديا ومنظمات مجتمع مدني (CSOs)أخرى، التزمت المديرية العامة للشرطة بسحب هذا النوع من المقذوفات. تُبرز هذه الحالة أهمية التدقيق، بما في ذلك التحليل المستقل من قِبَل خبراء، في بروتوكولات استخدام القوة لدى الشرطة؛ لضمان توافقها مع معايير حقوق الإنسان وتوجيهات السلامة الصادرة عن الشركات المصنعة.

3.3 التواصل المباشر مع أجهزة إنفاذ القانون

يمكن أن يساهم الانخراط المباشر والبنّاء مع أجهزة إنفاذ القانون، في بعض السياقات، في خلق ضغط يدفع نحو تغييرات تنظيمية تقلل من مخاطر استخدام القوة المفرطة أو غير المشروعة خلال التجمعات العامة. ورغم أن هذا النوع من التواصل قد لا يكون ممكنًا أو مناسبًا في جميع الدول، إلا أنه، حيثما توفرت ظروف الحوار، يمكن أن يكون أداة فعّالة للدعوة إلى مزيد من الشفافية ومواءمة ممارسات الشرطة الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

أولًا، في الحالات التي توجد فيها سياسات لاستخدام القوة، أو أدلة تشغيلية أو تدريبية، أو وثائق ذات صلة لكنها غير منشورة، يمكن للمراقبين ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) تشجيع أجهزة إنفاذ القانون على إتاحتها للجمهور. وتُعَدّ المطالبة بالكشف عن هذه الموارد خطوة أساسية لتمكين التدقيق وبناء حجج قائمة على الأدلة من أجل التغيير. كما يمكن أن يركّز التواصل على إصلاح ممارسات الشرطة، مثل ضمان أن تعكس البروتوكولات الوطنية المعايير الدولية، وتأمين قيود واضحة على أنواع الأسلحة الأقل فتكًا التي يمكن استخدامها، والدعوة إلى الإبلاغ الإلزامي وحفظ السجلات بشكل سليم.

إلى جانب هذه الأهداف طويلة المدى، يمكن أن يكون التواصل المباشر مفيدًا أيضًا في مرحلة التحضير للتجمعات العامة. ففي بعض الدول، قد تدعو أجهزة الشرطة منظمي الاحتجاجات، أو المراقبين، أو منظمات المجتمع المدني (CSOs) إلى اجتماعات تنسيق تسبق التجمع. وينبغي للمنظمات تقييم المخاطر والفوائد قبل المشاركة؛ إذ قد تُستخدم هذه الاجتماعات في بعض السياقات لجمع المعلومات أو لإضفاء شرعية لاحقة على إجراءات الشرطة. وعندما تكون المشاركة آمنة، يمكن استغلال هذه الاجتماعات لتوضيح توقعات الشرطة، وفهم التكتيكات المقترحة (بما في ذلك احتمال استخدام الأسلحة الأقل فتكًا)، وطرح مخاوف محددة تتعلق بسوء استخدام المعدات في السابق. وإذا كان ذلك مناسبًا، ينبغي للمراقبين أيضًا طلب تعيين جهة اتصال محددة للتنسيق، في حال الحاجة إلى تواصل عاجل أثناء الاحتجاج.

دراسة حالة: الحوار حول استخدام الشرطة للأسلحة الأقل فتكًا في كولومبيا، 2023

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كولومبيا في عام 2023، سهّلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كولومبيا أول حوار جمعَ بين وزارة الدفاع، ووحدة الحوار وحفظ النظام، والمجتمع المدني حول استخدام القوة والأسلحة الأقل فتكًا خلال الاحتجاجات الاجتماعية.

ونتيجةً للجهود المستمرة التي بذلها ضحايا عنف الشرطة ومنظمات حقوق الإنسان، بدأ في عام 2023 مسارٌ لتعديل اللوائح المنظمة لاستخدام الأسلحة الأقل فتكًا من قِبَل الشرطة الكولومبية أثناء الاحتجاجات. تضمّن هذا المسار مساهمات من الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان من خلال ثماني جلسات لمجموعات عمل سهّلتها الأمم المتحدة. وخلال هذه الجلسات، عرض الضحايا تجاربهم، وتم اقتراح تدابير لضمان إدماج المعايير الدولية ذات الصلة، وتوضيح مسؤولية القيادة، ووضع متطلبات لتسجيل الأسلحة وتخصيص الذخيرة، وتعزيز التدريب في مجال حقوق الإنسان، وفرض الإشراف على استخدام الأسلحة، وإقرار حظر صريح على الاستخدام العشوائي للأسلحة الأقل فتكًا. وفي عام 2025، تُوِّجت هذه العملية باعتماد القرار رقم 01840، الذي أدخلَ "دليل استخدام الأسلحة والذخيرة والمواد والأجهزة الأقل فتكًا (AML)" للشرطة الوطنية. تُظهر هذه الحالة أن التواصل المباشر والحوار مع سلطات إنفاذ القانون يمكن أن يكون، عندما تكون الظروف مواتية، من أكثر السبل فعاليةً لتحقيق تغييرات تنظيمية.

3.4 حشد الدعم العامّ

من الضروري رفع مستوى وعي الجمهور الأوسع بسوء استخدام القوة أثناء الاحتجاجات. فالحقوق تكون عرضةً للخطر عندما لا يتم الدفاع عنها بشكل نشط، ويمكن للدعم الشعبي للمتظاهرين والغضب العامّ إزاء العنف المرتكب ضدهم أن يشكّل ضغطًا على صناع القرار لدفعهم نحو الإصلاح أو دعم المساءلة.

وقد يكون إيصال الأضرار التي تسببها أسلحة ومعدات إنفاذ القانون إلى الجمهور الأوسع أمرًا صعبًا، لا سيما عندما تكون القضايا ذات طابع تقني أو عندما لا تكون آثارها أو تداعياتها واضحة بشكل فوري. ومع ذلك، توجد عدة إستراتيجيات يمكن للمراقبين اعتمادها للتواصل بفعالية بشأن هذه الأضرار وتعزيز أصوات وتجارب الناجين.

دراسة حالة: حركة MOCAO – حركة الناجين في كولومبيا لمناهضة إصابات العين

© IRCT / Keiry Movilla Salazar لقطة شاشة من الفيديو "Keiry Movilla Salazar، #كولومبيا: لن تصمت"

تأسست حركة "الحركة في مقاومة الاعتداءات العينية" (MOCAO) على يد ناجين من إصابات خطيرة في العين تعرَّضوا لها خلال الاحتجاجات في كولومبيا. تجمع هذه الحركة بين الضحايا وأفراد عائلاتهم ونشطاء حقوق الإنسان للمطالبة بالعدالة، وجبر الضرر، وضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات.

وتشمل أنشطة MOCAO توثيق إصابات العين في سياق تعامل الشرطة مع الاحتجاجات، وجمع شهادات الناجين، والعمل مع الباحثين ووسائل الإعلام لتسليط الضوء على التكلفة الإنسانية لاستخدام الأسلحة الأقل فتكًا في التجمعات العامة.

ومن خلال عملها، ساهمت MOCAO في تغيير الخطاب العامّ في كولومبيا ليعترف بإصابات العين كبُعد مميز من أبعاد إساءة استخدام القوة من قِبَل الشرطة، كما عززت حضور أصوات الناجين في الفضاءات المدنية وصنع السياسات، وتعاونت مع جهات أكاديمية ومنظمات مجتمع مدني لبناء قاعدة أدلة حول إصابات العين المرتبطة بالاحتجاجات.

وبذلك، تقدم MOCAO نموذجًا لكيفية قدرة المبادرات الشعبية على حشد الجهود لإصلاح ممارسات الشرطة في التعامل مع الاحتجاجات، من خلال إبراز الناجين وقصصهم في صدارة العمل.

a) تعزيز روايات الناجين

في حين تُعَدّ التقارير الطبية القانونية والتوثيق المنهجي للإصابات ضروريَّين لبناء الأدلة الداعمة للإجراءات القانونية، فإن شهادات الناجين ودراسات الحالة تنقل الأثر الشخصي والاجتماعي لممارسات الشرطة المسيئة بطرق لا تستطيع التقارير التقنية وحدها إيصالها. إذ تُظهِر هذه الشهادات ليس فقط الإصابات الجسدية، بل أيضًا الصدمات النفسية والآثار طويلة الأمد على الأفراد، والأُسر، والمجتمعات. وغالبًا ما تكون هذه الروايات أكثر تأثيرًا وسهولةً في الوصول إلى الجمهور؛ ما يجعلها أداة حاسمة في توضيح أضرار إساءة استخدام القوة من قِبَل الشرطة لجمهور أوسع.

ونظرًا إلى الطابع الشخصي العميق لهذه الشهادات، يجب جمعها واستخدامها بعناية. ينبغي أن يشعر الناجون بالأمان والاحترام، وأن يكون لهم التحكم في كيفية مشاركة تجاربهم (انظر "المناصرة المرتكزة على الناجين" أعلاه). وعند التعامل معها بهذه الطريقة، يمكن أن تكمل الشهادات التقارير الرسمية من خلال رفع الوعي العامّ، وتحفيز الرأي العامّ، وإشراك وسائل الإعلام بطرق لا تستطيع التقارير التقنية والإحصاءات وحدها تحقيقها. ومن الضروري أن يتم أي نشر لقصص الناجين —وكذلك أي صور لهم أو لإصاباتهم— بموافقتهم المسبقة والمستنيرة والمستمرة، مع توضيح كامل لكيفية استخدام هذه المواد قبل نشرها.

b) التواصل مع وسائل الإعلام

يُعَدّ العمل مع الصحفيين وسيلة فعّالة لتوسيع نطاق الرسالة وإبراز قصص الناجين. فالصحف، ووسائل البث، والمواقع الإخبارية غالبًا ما تمتلك انتشارًا أوسع بكثير من المراقبين، ويمكنها الوصول إلى جمهور قد لا يتمكن المراقبون من بلوغه بمفردهم. وعند التعامل مع الإعلام، من المهم إدراك أن العديد من الصحفيين ليسوا متخصصين. لذا ينبغي للمراقبين تبسيط المعلومات المعقدة المتعلقة بالمعدات والمعايير واستخدام القوة في سرديات واضحة ورسائل سهلة الفهم يمكن للصحفي غير المتخصص استيعابها ونقلها بفعالية إلى جمهور أوسع.

في الوقت نفسه، يجب عدم التضحية بالدقة من أجل التبسيط. ولضمان نقل المعلومات التي تم جمعها بشكل صحيح، ينبغي للمراقبين:

- **توضيح أي جوانب من عدم اليقين:** مثل الحالات التي يكون فيها تحديد منتج شركة معينة مرجحًا لكنه غير مؤكد. وقد يكون من المفيد أيضًا شرح حدود الأدلة المتاحة أو أسباب عدم القدرة على الجزم.

- **الدقة في التفاصيل التقنية والقانونية:** قد تتطلب بعض الحالات فهم تفاصيل تقنية (مثل العيار المحدد للمقذوف المستخدم) أو تعقيدات قانونية. في هذه الحالات، يجب إبراز أهميتها، واستخدام مصطلحات دقيقة، وتوضيح التفاصيل لتجنب تجاهلها في التغطية الإعلامية.

- **طلب مراجعة الاقتباسات قبل النشر:** للمساعدة في تقليل مخاطر التحريف أو سوء الفهم.

- **توخّي الحذر عند توجيه اتهامات إلى شركات أو أفراد:** التأكد من أن جميع الادعاءات مدعومة بالأدلة، ومنح حق الرد قبل النشر.

- **تجنُّب المصطلحات المعقدة:** مثل "أقل فتكًا"، وشرحها بلغة بسيطة وواضحة.

- **إعداد حزمة إعلامية:** تتضمن مذكرة موجزة من صفحة واحدة (أهم الحقائق، تسلسل زمني، اقتباسات)، ودراسة حالة قصيرة (بموافقة)، وصورًا أو مقاطع فيديو عالية الجودة مع الشروحات والاعتمادات، وروابط للأدلة الأساسية (مثل الوثائق القضائية أو تقارير الخبراء).

- **الاستعداد للانتقادات أو التساؤلات:** مثل الأسئلة المتعلقة بالتناسب أو الضرورة؛ لذا يُنصح بإعداد ردود واضحة قائمة على الأدلة مسبقًا.

وعند الحاجة إلى إجراء مقابلات، ينبغي الاستثمار في تدريب إعلامي للموظفين المعنيين، وإعدادهم عبر أسئلة وأجوبة تغطي أكثر الاستفسارات احتمالًا أو صعوبةً، بما في ذلك التحديات المرتبطة بمفاهيم التناسب والضرورة.

موارد مفيدة

أدوات التوثيق

منظمة eyeWitness to Atrocities لعام 2025 متاح على: https://www.eyewitness.global/

المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب 2025 *دليل الاحتجاجات* متاح على: https://irct.org/protesttoolkit/.

متوفر باللغات: الإنجليزية، والفرنسية، والعربية، والإسبانية، والأوكرانية، والبنغالية، والجورجية، والروسية.

اللجنة الوطنية لمنع التعذيب في جمهورية الأرجنتين (2024 .CNPT). *إرشادات لآليات منع التعذيب أثناء المظاهرات العامة*. متاح على: https://cnpt.gob.ar/guia-de-actuacion-para-los-mecanismos-de-prevencion-de-la-tortura-en-manifestaciones-publicas/

متوفر باللغات: الإسبانية، والإنجليزية، والفرنسية، والبرتغالية.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. 2020. *دليل رصد حرية التجمع السلمي: الطبعة الثانية*. متاح على: https://www.osce.org/odihr/monitoring-peaceful-assembly

متوفر باللغتَين الإنجليزية والروسية.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومؤسسة أوميغا للأبحاث. 2021. *دليل معدات إنفاذ القانون المستخدمة في إدارة التجمعات*. متاح على: https://www.osce.org/odihr/491551

متوفر باللغتَين الإنجليزية والروسية.

أطباء من أجل حقوق الإنسان. 2022. *الإرشادات الأساسية لالتقاط الصور الجنائية للإصابات والجروح الجسدية*. متاح على: https://phr.org/wp-content/uploads/2022/03/PHR-Guidelines-for-Forensic-Photography-March-2022-FINAL.pdf

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. 2022. *بروتوكول بيركلي للتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر: دليل عملي للاستخدام الفعّال للمعلومات الرقمية مفتوحة المصدر في التحقيق في انتهاكات القانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني*. متاح على: https://www.ohchr.org/en/publications/policy-and-methodological-publications/berkeley-protocol-digital-open-source

أبحاث وتعليقات متخصصة

الشبكة الدولية لمنظمات الحريات المدنية وأطباء من أجل حقوق الإنسان. 2023. *قاتلة في هيئة مموّهة 2: كيف تؤثر أسلحة السيطرة على الحشود في الصحة وحقوق الإنسان*. متاح على:
https://phr.org/wp-content/uploads/2023/03/REPORT-Lethal-in-Disguise-2-PHR-INCLO-March-2023.pdf

ماثيو ماكايفوي، نيل كورني، مارينا باراس، روهيني ج. هار. 2024. "عنف الدولة ضد المتظاهرين: رؤى واتجاهات في استخدام الأسلحة الأقل فتكًا". *مجلة التعذيب: مجلة إعادة تأهيل ضحايا التعذيب ومنع التعذيب*. 34(1): 22–43. متاح على:
https://tidsskrift.dk/torture-journal/article/view/144275

مؤسسة أوميغا للأبحاث. 2025. متاح على: https://omegaresearchfoundation.org/omega-resources/

معهد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في جنوب أفريقيا. 2017. *احتجاجات الطلاب: دليل قانوني وعملي*. متاح على:
https://seri-sa.org/images/Students_rights_guide_FINAL_Nov2017.pdf

روبيانو، أندريس خوان غيريرو؛ دانيال أنطونيو برنال مارتينيز؛ خوان بابلو فونسيكا. 2024. "حركة مقاومة الاعتداءات العينية (MOCAO) كحركة اجتماعية من أجل العدالة وجبر الضرر والحق في السلام والحرية في كولومبيا". *مجلة التعذيب: مجلة إعادة تأهيل ضحايا التعذيب ومنع التعذيب*. 34(1): 88-83. متاح على: https://tidsskrift.dk/torture-journal/article/view/145008/188980

ائتلاف متحدون ضد التعذيب. 2025. *الاحتجاج دون خوف: إطار سياساتي لإنهاء التعذيب وسوء المعاملة في سياق الاحتجاجات*. متاح على:
https://omegaresearchfoundation.org/reports/protesting-without-fear-a-policy-framework-to-end-torture-and-ill-treatment-in-the-context-of-protests/

موارد قانونية

محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان. 2022. *كتيّب الاجتهاد القضائي رقم 25: النظام العامّ واستخدام القوة*. متاح على:
https://biblioteca.corteidh.or.cr/adjunto/38987

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. 2025. *دليل السوابق القضائية للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان: الاحتجاجات الجماهيرية* متاح على:
https://ks.echr.coe.int/web/echr-ks/all-case-law-guides

متوفر باللغات: العربية، والأرمينية، والإنجليزية، والفرنسية، والجورجية، والرومانية، والتركية، والأوكرانية.

قانون استخدام القوة من قِبَل الشرطة. 2025. *قانون استخدام القوة من قِبَل الشرطة حول العالم: تحليل القواعد الوطنية لاستخدام القوة من قِبَل جهات إنفاذ القانون*. متوفر على: https://www.policinglaw.info/

المعايير الدولية والإقليمية

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. 2017. *المبادئ التوجيهية لتنظيم تعامل مسؤولي إنفاذ القانون مع التجمعات في أفريقيا*. متاح على: https://achpr.au.int/en/soft-law/guidelines-policing-assemblies-law-enforcement-officials-africa

---

مكتب المقرر الخاص المعنيّ بحرية التعبير التابع للّجنة الأمريكية لحقوق الإنسان. 2019. *الاحتجاج وحقوق الإنسان: معايير الحقوق المرتبطة بالاحتجاجات الاجتماعية والالتزامات التي توجِّه استجابة الدولة*. متاح على: https://www.oas.org/en/iachr/expression/publications/

متوفر باللغتَين الإنجليزية والإسبانية.

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. 2011. *المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة "الحماية، والاحترام، والانتصاف"*. متاح على: https://digitallibrary.un.org/record/720245?v=pdf

متوفر باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. 2017. *بروتوكول مينسوتا بشأن التحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة (2016): الدليل المنقَّح للأمم المتحدة للوقاية الفعّالة والتحقيق في حالات الإعدام خارج نطاق القانون، أو التعسفية، أو بإجراءات موجزة*. متاح على: https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-executions/minnesota-protocol

متوفر باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. 2021. A/HRC/47/24/Add.3: *إرشادات للمحامين دعمًا للتجمعات السلمية*. متاح على: https://www.ohchr.org/en/documents/legal-standards-and-guidelines/ahrc4724add3-guidelines-lawyers-support-peaceful

متوفر باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. 2022. *بروتوكول إسطنبول: دليل التحقيق والتوثيق الفعّالَين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو غير الإنسانية، أو المهينة (طبعة 2022)*. متاح على: https://www.ohchr.org/en/publications/policy-and-methodological-publications/istanbul-protocol-manual-effective-0

متوفر باللغات: الإنجليزية، والفرنسية، والروسية، والصينية، والعربية

النسخة الأصلية من البروتوكول متوفرة بجميع لغات الأمم المتحدة على: https://www.ohchr.org/en/publications/policy-and-methodological-publications/istanbul-protocol-manual-effective

---

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. 2023. A/78/324: *دراسة موضوعية حول التجارة العالمية في الأسلحة، والمعدات، والأجهزة المستخدمة من قِبَل أجهزة إنفاذ القانون وسلطات عامة أخرى والقادرة على إلحاق التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو غير الإنسانية، أو المهينة*. متاح على: https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/a78324-thematic-study-global-trade-weapons-equipment-and-devices-used

الدراسة متوفرة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

الملحق 1 – المعايير الدولية والإقليمية المتعلقة باستخدام القوة من قِبَل أجهزة إنفاذ القانون أثناء الاحتجاجات

تشمل المعايير الدولية الأساسية ما يلي:

مدونة قواعد السلوك لموظفي إنفاذ القانون (الأمم المتحدة، 1979): تضع معايير أخلاقية وقانونية أساسية لعمل الشرطة على مستوى العالم.

المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية (1990): تؤكد على ضرورة استنفاد الوسائل غير العنيفة قبل اللجوء إلى القوة، وأن استخدام الأسلحة النارية لا يكون إلا عند الضرورة القصوى لحماية الحياة.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR): يكفل الحق في الحياة (المادة 6)، ويحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو غير الإنسانية، أو المهينة (المادة 7)، ويضمن الحق في التجمع السلمي (المادة 21).

اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (UNCAT): تؤكد مجددًا الحظر المطلق للتعذيب وسوء المعاملة، وهو حظر يسري في جميع السياقات، بما في ذلك الاحتجاجات.

توجيهات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن الأسلحة الأقل فتكًا في إنفاذ القانون (2020): تقدم إرشادات مفصلة حول الاستخدام المشروع لأسلحة الشرطة الشائعة مثل الهراوات، والغاز المسيل للدموع، وخراطيم المياه، والمقذوفات الحركية.

البروتوكول النموذجي لموظفي إنفاذ القانون لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات السلمية (2024): يقدم إرشادات عملية "لتعزيز قدرات وممارسات أجهزة إنفاذ القانون في الوفاء بواجبها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان خلال الاحتجاجات السلمية".

التعليق العامّ رقم 37 – لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (2020): يقدم تفسيرًا معتمدًا للمادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تكفل الحق في التجمع السلمي.

البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو غير الإنسانية، أو المهينة (OPCAT): ينشئ نظامًا دوليًا للتفتيش على أماكن الاحتجاز

المعايير الإقليمية:

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (اللجنة والمحكمة الأمريكيتان لحقوق الإنسان): تؤكد على أنه لا يجوز أبدًا استخدام الأسلحة النارية لتفريق المظاهرات.

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان): تشدد على أن أي استخدام للقوة أثناء التجمعات يجب أن يكون ضروريًّا بشكل صارم ومتناسبًا، وأن استخدام الأسلحة النارية لا يكون إلا عند الضرورة القصوى لحماية الحياة.

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب)

إرشادات التعامل مع التجمعات (اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، 2017): يكيّف المعايير العالمية مع السياق الإقليمي، ويضع متطلبات واضحة للاستخدام المشروع للقوة وقيودًا على الأساليب المسيئة.

UNITED AGAINST TORTURE

صورة الغلاف: FEDRA Studio CC 2.0
احتجاج في ميلانو تصاعدَ إلى اشتباكات بين المتظاهرين والشرطة.